

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٨٦١

الخميس، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد سكوغ	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشيف
	إثيوبيا	السيد عليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد بيلتشينكو
	إيطاليا	السيد إيكاردي
	بوليفيا	السيد لوريتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد وو هايتو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد طوميش
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1700842 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل نيجيريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد تايي - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيدة فاطمة يربما أسكيرا، منسقة مبادرة تنمية المرأة وبرامج الشباب في برونو لدى مؤسسة البحث عن أرضية مشتركة في نيجيريا. وتنضم السيدة أسكيرا إلينا اليوم عن طريق التداول بالفيديو من مايدوغوري، في شمال شرق نيجيريا.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد زيريهون.

السيد زيريهون (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لإحاطة مجلس الأمن بشأن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد، وهي منطقة ما زالت تعاني من طائفة من آثار التطرف العنيف والأزمة الإنسانية الخطيرة، علاوة على تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل العناصر الإرهابية، وتدابير مكافحة الإرهاب. وما تزال جماعة بوكو حرام ترتكب أعمال العنف ضد المدنيين في منطقة حوض بحيرة تشاد بدرجات ووتائر متباينة بواسطة عمليات

الاختطاف والتفجيرات الانتحارية والأجهزة المتفجرة المرتجلة والكمائن المنصوبة في البلدات والقرى.

ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وجهت بوكو حرام معظم اعتداءاتها إلى المواقع العسكرية، ومن غير الواضح ما إذا كانت القوات العسكرية هي الهدف المقصود. ومع ذلك، فإن الارتفاع المفاجئ في الاشتباكات مع القوات العسكرية على ما يبدو نتيجة لرد الفعل على عمليات مكافحة التمرد من قبل قوة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى حدوث تحول في أساليب عملها عقب الانقسام الذي حدث في قيادة جماعة بوكو حرام في آب/أغسطس الماضي بين أبو بكر شيكاو ونائب القائد أبو مصعب البرناوي. ويبدو أن الاتجاه الأخير للهجمات يتسق مع عزم البرناوي المعلن على تقليل الهجمات على المدنيين المسلمين وزيادتها أكثر على الأهداف العسكرية والغربية والمسيحية.

وبالرغم من الجهود العسكرية المقدرة التي بذلتها المنطقة ضد جماعة بوكو حرام، بما في ذلك الاستيلاء على معقلها في غابة سامبيسا في نيجيريا، ما تزال بوكو حرام قادرة على تنفيذ الهجمات، وبدل على ذلك الهجوم الذي شُن في ٣ كانون الثاني/يناير على نقطة تفتيش عسكرية في بلدة باروا في منطقة ضفة النيجر، والهجوم في ٧ كانون الثاني/يناير على لواء الجيش النيجيري في بلدة بوني يادي، بولاية يوبي في شمال شرق نيجيريا، والهجمات الانتحارية المتعددة في مايدوغوري، عاصمة ولاية بورنو، في نيجيريا في ٨ كانون الثاني/يناير.

وقد مضى وقت طويل منذ ذلك اليوم المشؤوم الذي أُختطف فيه فتيات بلدة شيبوك. ومن المشجع الإفراج عن بعض الفتيات، وخصوصا الإفراج عن ٢١ فتاة في تشرين الأول/أكتوبر في أعقاب المفاوضات التي يسهها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والحكومة السويسرية. ووفقا للحكومة النيجيرية، ما تزال المفاوضات جارية للإفراج عن جميع

شأنه أن يساعد على إصلاح الأضرار المادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية. ويجب أن يكون الهدف العام للاستجابة للأزمة في حوض بحيرة تشاد إيجاد حلول دائمة وتحقيق الانتعاش والتنمية المستدامة. ويجب أن ينطوي الدعم أيضا على تدابير للمساعدة في عكس الآثار السلبية لتغير المناخ على سبل عيش المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة، بما في ذلك إنعاش بحيرة تشاد والحفاظ على اقتصادها الجزئي.

وبالرغم من التحديات، أُحرز تقدم في معالجة الاحتياجات الإنسانية الفورية، وكذلك في استعادة سلطة الدولة ونظم الإدارة المحلية في المناطق التي استُعيدت السيطرة عليها. وفي شمال نيجيريا، زادت الأمم المتحدة وجودها المادي زيادة كبيرة من أجل المساعدة على تحسين التماسك الاجتماعي والخدمات الاجتماعية الأساسية، وسبل كسب العيش، والمصالحة وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للعائدين والأشخاص المشردين داخليا، وكذلك في إعادة تأهيل الهياكل الأساسية المتضررة وفي بناء قدرات الحكومات المحلية. وتمثل خطة التعمير وإعادة التأهيل، التي تتألف من ثلاث مراحل والتي أعلنتها الحكومة النيجيرية في ٧ كانون الثاني/يناير للمناطق المتضررة في الشمال الشرقي على مدى خمس سنوات، تطورا جديرا بالترحيب والدعم.

وترافق انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان هجمات بوكو حرام واستجابات مكافحة الإرهاب. وتظل النساء والفتيات عرضة للعنف الجنسي، بما في ذلك الاسترقاق الجنسي والزواج القسري. وثار اتهامات لعمليات مكافحة التمرد، سواء من جانب القوات الوطنية أو القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، بارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك احتجاز الأشخاص الذين يشتبه بأنهم من عناصر بوكو حرام، بمن فيهم الأطفال، في ظروف قاسية واحتجاز قوات الأمن للمشردين داخليا واللاجئين لفترات

الفتيات. وما زال الممثل الخاص للأمين العام شماس يواصل العمل مع السلطات النيجيرية والشركاء الدوليين لتحديد أفضل السبل لدعم جهود الحكومة الرامية إلى الإفراج عن بقية الفتيات المختطفات. وفي المشاورات التي أجراها الممثل الخاص شماس، ما زال يواصل التشديد على ضرورة دعم المجتمع الدولي لنيجيريا في التصدي لمسألة عمليات الاختطاف الجماعي من قبل جماعة بوكو حرام وإعادة تأهيل وإدماج الأشخاص المخطوفين وتحسين وصول المساعدات الإنسانية إلى الشمال الشرقي من البلد.

وسيحيط وكيل الأمين العام ستيفن أوبراين المجلس علما بالحالة الإنسانية المتهورة في منطقة حوض بحيرة تشاد والتحديات هناك. فلا تزال بلدان حوض بحيرة تشاد تواجه أزمة إنسانية خطيرة. ويؤكد استمرار تزايد عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة خطورة الحالة والحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، إن كان لنا تجنب المزيد من العنف والتشريد والخسائر في الأرواح. وأعمال العنف الجارية لها آثار مدمرة في المنطقة. فهي تحصد الأرواح وتدمر الثروة الحيوانية ومخزونات الأغذية وتسبب في شلل الاقتصاد المحلي وتقوض التنمية الاقتصادية في البلدان المتضررة. والآثار الاقتصادية للأزمة كبيرة وتقدر بنحو تسعة بلايين دولار في منطقة شمال شرق نيجيريا وحدها.

وتدور الأنشطة المدمرة لجماعة بوكو حرام في مناطق يترسخ فيها الفقر والتهميش مع ارتفاع مستويات عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة الاجتماعية، الأمر الذي نتج جزئيا عن غياب سلطة الدولة والأزمة المالية الحادة. واستجابة الأمم المتحدة، وكذلك الدول المعنية وشركائها، يجب أن تتصدى لأعمال العنف الآنية والاحتياجات الإنسانية العاجلة، مع القيام في الوقت نفسه بمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف ولتغذية نزعة التطرف. ووحده النهج المركب من

يجب ألا تُعتبر أهدافا متضاربة، بل متكاملة ويعزز كل منها الآخر.

وبغية دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب وكفالة تقديم الجناة إلى العدالة، تواصل الأمم المتحدة توفير المساعدة التقنية والتدريب الاستراتيجي في مجال مكافحة الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بدعم من الاتحاد الأوروبي، اجتماعا رفيع المستوى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ مع السلطات الاتحادية والمحلية النيجيرية للنظر في نهج ملاحقة الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام قضائيا وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. وأكدت المشاورات الحاجة إلى وضع إطار قانوني شامل للتعامل مع الأشخاص المرتبطين ببوكو حرام، بما في ذلك استراتيجية المقاضاة، وتصميم وتنفيذ استراتيجيات لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج مراعية لحقوق الإنسان وللاعتبارات الجنسانية. وسنقترح إجراء مشاورات مماثلة على تشاد والكاميرون والنيجر خلال زيارة يعتزم رئيس لجنة مكافحة الإرهاب القيام بها في أوائل هذا العام. وستهدف الزيارة إلى تيسير وضع نهج وطنية شاملة ومتكاملة لملاحقة الأشخاص المرتبطين ببوكو حرام قضائيا وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، وإلى تعزيز التعاون الإقليمي في مجال القانون الجنائي والمسائل الأخرى ذات الصلة.

وتقوم الآن فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات بعمليات عسكرية في منطقة شواطئ بحيرة تشاد الكثيفة الغابات والمتعددة الأنهار. وتواجه العملية تحديات فريدة، بما في ذلك التضاريس الصعبة وغياب قدرة للنقل الجوي مكرسة لمهام محددة، وخاصة لإجلاء المصابين وإمداد القوات وإعاشتها، فضلا عن الافتقار إلى القدرات البرمائية ومعدات الكشف عن الأجهزة المتفجرة المرتجلة وأجهزة الرؤية الليلية

مطلوبة لأغراض الفحص والتفتيش. وقد اتخذت حكومة نيجيريا تدابير جديدة بالذكر للتصدي لحوادث العنف الجنسي والعنف الجنساني ضد النساء والأطفال المشردين في المخيمات. ونحث السلطات في جميع بلدان المنطقة على تعزيز استجابتها لتلك الانتهاكات والتجاوزات، بوسائل منها تقديم المساعدة إلى الناجين وتقديم جميع الجناة إلى العدالة وتوفير خدمات حماية مركزة في المخيمات والمجتمعات المحلية المضيفة.

وثمة تقارير مشجعة عن استسلام مقاتلين سابقين في جماعة بوكو حرام في تشاد والنيجر؛ وأولئك المقاتلون، معظمهم من مواطني هذين البلدين. ونشجع سلطات البلدان المعنية على النظر في برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين في بوكو حرام وأسرهم، وتمكين الأمم المتحدة والشركاء من تحسين دعم البرامج.

إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان لضحايا الإرهاب يجب أن يكون أولوية في الاستجابات الوطنية للأعمال الإرهابية. ويجب أن تسترشد التدابير الأوسع نطاقا لمكافحة الإرهاب باحترام الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمات السريعة للمحتجزين في ما يتصل بالجرائم التي ترتكبها جماعة بوكو حرام. وينبغي معاملة الأطفال المحتجزين في هذا الصدد باعتبارهم ضحايا ووفقا للمعايير الدولية لقضاء الأحداث. ويجب تسليم جميع الأطفال الذين تصادفهم القوات أثناء العمليات العسكرية إلى الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل، وينبغي وضع إجراءات تشغيل موحدة في ذلك الصدد. إنه لأمر بديهي وهام التأكد من احترام العمليات العسكرية والأمنية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين واتخاذ جميع التدابير الاحترازية والوقائية أثناء العمليات لكفالة حماية السكان المدنيين. وعدم القيام بذلك يمكن أن يوجج التظلمات الموجودة أصلا ويؤدي إلى إدامة النزاع. وكما أكد الأمين العام، فإن تدابير مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان

لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على عقد اجتماعهما المشترك على إلحاح هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد زيريهون على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لموافاة مجلس الأمن بالمعلومات عن الحالة الإنسانية في حوض بحيرة تشاد. وأود على وجه الخصوص، أن أشكر الأمين العام المساعد زيريهون على تحديد السياق والديناميات الحالية، فضلا عن الخيارات المتاحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بصورة واضحة وشاملة. وأعرب عن تقديري الخاص لاستكمال ملاحظاتي هذه بالتقرير الميداني الملموس الذي ستقدمه فاطمة يريما أسكيرا باسم مبادرة تنمية المرأة في بورنو، التي تتابع كلمتي هذه عن طريق التداول بالفيديو من مايدوغوري.

ويزداد تفاقم الأزمة الإنسانية في شمال شرق نيجيريا وأجزاء من تشاد والكاميرون والنيجر، بفعل الحملة العنيفة البشعة واللاإنسانية التي تشنها جماعة بوكو حرام. وبالرغم من أن جماعة بوكو حرام قد فقدت الكثير من الأراضي التي كانت تسيطر عليها - ولكن دون أن تفقدها جميعا - ما تزال الغارات والتفجيرات الانتحارية التي تستهدف المدنيين تتسبب في الوفيات والدمار والذعر والصدمات النفسية والجسدية على نطاق واسع. وتسببت هذه التهديدات بتدمير سبل العيش والبنى التحتية الهامة، علاوة على منع السكان من الحصول على الخدمات الأساسية.

وفي تموز/يوليه، حين قدّمت آخر إحاطة إعلامية للمجلس بشأن حوض بحيرة تشاد (انظر S/PV.7748) كان هناك حوالي ٩ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ومنذ ذلك

وأدوات الاستطلاع ومعدات الاتصالات الميدانية طويلة المدى. ويتعين صرف مبلغ الـ ٥٠ مليون يورو الذي تبرعت به مفوضية الاتحاد الأوروبي لمفوضية الاتحاد الأفريقي، دعما للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، والأموال المقدمة من جهات مانحة ثنائية أخرى في الوقت المناسب إلى لجنة حوض بحيرة تشاد بغية تمكين القوة الإقليمية من التصدي للتحديات التي تواجهها.

ولن يضع النهج العسكري نهاية لجماعة بوكو حرام. ويجب على البلدان المتضررة معالجة العواقب الإنسانية بصورة متزامنة، فضلا عن الأسباب الجذرية التي أدت إلى ظهور الجماعة. ويجب أن تعقب العمليات العسكرية تدابير لتحقيق الاستقرار وإعادة بسط سلطة الدولة وبذل جهود لمعالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات المهمشة. إن البلدان الأربعة في منطقة حوض بحيرة تشاد، دون استثناء، متضررة على قدم المساواة من آفة بوكو حرام، في سياق الأزمة المالية الحادة والتوترات السياسية والاجتماعية المرتبطة بها. وهي بحاجة إلى دعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا إذا أريد لها النجاح في جهودها لتحقيق الاستقرار وبناء قدرة المجتمعات المحلية المتضررة على الصمود.

ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة ومستعدة لدعم الجهود الإقليمية الرامية إلى معالجة العواقب الناجمة عن أزمة بوكو حرام والأسباب الجذرية لها.

ومع ذلك، ما يزال الفشل الواضح للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عقد مؤتمر القمة الوزاري المشترك الذي طال أمده بشأن جماعة بوكو حرام يشكل مصدر قلق. وما برحت الأمم المتحدة تحت المنطقة على وضع استراتيجية مشتركة للتصدي للعوامل المحركة للأزمة التي تسببها جماعة بوكو حرام. ويدل الدعم الذي يقدمه مجلس الأمن في حث الجماعة الاقتصادية

يستمر التعامل مع الناجيات من قبل مجتمعاتهن المحلية باعتبارهن من المتعاطفات مع جماعة بوكو، ويعانين من الوصم الشديد، علاوة على منع إدماجهن في مجتمعاتهن على النحو الواجب. واستجابة لذلك، قدّمت الأمم المتحدة وشركاؤها الرعاية والدعم إلى ٩٠٠ ٥ طفل وامرأة ممن كانوا على صلة بجماعة بوكو حرام أو من المحتجزين لديها من ضحايا العنف الجنسي والجنساني. غير أنه يجب تعزيز أنشطة الحماية هذه لضمان حصول الناجيات على الرعاية الطبية والدعم النفسي والاجتماعي اللازمين، علاوة على توفير أسباب المعيشة لهن. ويتعين علينا أيضا العمل بشكل أوثق مع الحكومة والمجتمعات المحلية لمنع وصم هؤلاء النساء.

وقد تحوّل ما بدا في أول الأمر أزمة حماية إلى أزمة غذائية وتغذوية رئيسية، بل هي اليوم إحدى كبرى الأزمات الإنسانية في العالم. وقبل ما يزيد على العام، كان هناك ٣ ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء حوض بحيرة تشاد وأصبحوا بحاجة إلى المساعدة. وبالرغم من جهود حشد الاستجابة من قبل الأمم المتحدة وشركائها، لا يزال هناك ٧,١ مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة. ونتيجة لتعزيز الحكومة النيجيرية هجماتها الأمنية خلال الأشهر الستة الماضية، تمكنت من استعادة الأراضي وفك الحصار عن السكان والمجتمعات، بل والإفراج عن الأسرى لدى جماعة بوكو حرام، ما مكنها من تقليل عدد الأشخاص من ضحايا الاضطهاد والإيذاء والتجويع بوتيرة أسرع مما تستطيعه الاستجابة الإنسانية لتعجيل إجراءاتها، وأسرع مما نستطيعه نحن في جمع المزيد من الأموال من المجتمع الدولي كي نكون مواكبين. وبالتالي، أدى ذلك إلى زيادة مذهلة في عدد الأشخاص الذين يعانون من الضعف الشديد. وتمكنت فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات أيضا من دحر الكثير من إرهابيي بوكو حرام ووكلاتهم وطردهم من الكاميرون وتشاد

الحين، تفاقمت الأزمة وأصبح هناك اليوم ١٠,٧ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة، بمن فيهم ٨,٥ مليون شخص في شمال شرق نيجيريا و ١,٦ مليون شخص آخرون في أقصى شمال الكاميرون. وهناك نحو ٢,٤ مليون شخص مشردين حاليا، غالبيتهم العظمى من الأطفال الذين يزيد عددهم ١,٥ مليون طفل. وفي حين أن العديد من الأسر تفضل العودة إلى مناطقها الأصلية دون شك، إلا أن استمرار انعدام الأمن ومحدودية فرص سبل العيش وانعدام الخدمات الأساسية تجعل من تلك العودة أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا، بالرغم من التشجيع الكبير - إن لم تكن الضغوط - من قبل السلطات المحلية. ويذكر أعضاء المجلس أنني تكلمت في إحاطتي الإعلامية الأخيرة عن الكيفية التي أرغم بها الكثير من المشردين داخليا، مثل مصطفى، الذي التقيت به في مخيم كوندوغا القريب من مايدوغوري، على الفرار من ديارهم في باما في حوض بحيرة تشاد في منتصف عام ٢٠١٥. وعندما يرغم المرء على الفرار من بيته بعد إشعال النيران فيه، لم يعد هناك بيت يمكن العودة إليه.

ومثلما شاهدت خلال بعثتي الأخيرة إلى نيجيريا والنيجر، فإن حوالي نسبة ٨٠ في المائة من الأشخاص المشردين يقيمون مع المجتمعات المحلية المضيفة التي هي نفسها من أفقر سكان العالم. ومع ذلك فتح أهلها منازلهم بسخاء للمشردين. وما تزال احتياجات الحماية التي بينتها خلال إحاطتي الإعلامية في تموز/يوليه ملحة. ويواجه المدنيون انتهاكات القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان كل يوم، بما في ذلك القتل والإصابات والعنف الجنسي والجنساني والاحتجاز التعسفي والاختفاء والتشريد والتجنيد القسريين. وفي شمال شرق نيجيريا تعرضت أكثر من ٧٠٠٠ امرأة وفتاة لممارسات العنف الجنسي التي بدأها أفراد جماعة بوكو حرام، بما في ذلك الزواج القسري والاغتصاب والاختطاف والاسترقاق. وعند الإفراج عنهن،

ولسيطرة الحكومة، فقد حان الوقت الآن للعمل بحزم لتوسيع نطاق الحماية وتقديم المساعدة الإنسانية فضلا عن الخدمات الأساسية، بما يمكن من وضع الأساس لعملية الإنعاش المبكر والتعمير كيلا تتحول هذه الحالة إلى أزمة طويلة الأمد. واتخذنا خطوات هامة إلى الأمام في توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية على مدى الأشهر الستة الماضية، بالتعاون مع الحكومات في منطقة حوض بحيرة تشاد. وعلى سبيل المثال، تمكنت الأمم المتحدة، إلى جانب القيادة الجديدة في أبوجا وفي مايدوغوري وشركائها في نيجيريا من الوصول إلى ما يزيد على ٢,١ مليون شخص بالمساعدات الغذائية، وإلى أكثر من ٤ ملايين شخص بالرعاية الصحية الأولية في حالات الطوارئ، وإلى أكثر من ١,٧ مليون شخص بالمياه والصرف الصحي، على الرغم من صعوبة البيئة والخطر الشديد المحيطين بمهام العاملين في مجال تقديم المعونة.

ومنذ بداية ٢٠١٦ قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة الدعم للأطفال في المناطق المتضررة من الأزمات على النحو التالي. فقد تم إيصال العلاج المنقذ للحياة من مرض سوء التغذية الحاد الشديد إلى ١٦٠ ٠٠٠ تقريبا من الأطفال دون سن الخامسة. وتمكن ما يزيد على ٤ ملايين شخص من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال المراكز الصحية التي تديرها الحكومة والعيادات المنشأة في مخيمات المشردين داخليا والمجتمعات المضيفة على حد سواء. وما يزال ما يقرب من ثلاثة أرباع مليون شخص يحصلون على المياه الآمنة، في حين يصل ما يزيد على ١ مليون شخص إلى مرافق الصرف الصحي التي تفي بالمعايير الدولية. وأصبح بوسع ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ طفل الوصول إلى أماكن مؤقتة للتعليم. وتم توفير الدعم النفسي والاجتماعي لما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ طفل من المصابين بصدمات نفسية.

وبذلك تزداد التحديات والاحتياجات أكثر في شمال شرق نيجيريا. وبالتالي، بلغ انعدام الأمن الغذائي والتغذوي مستويات خطيرة، لا سيما في أجزاء من ولايات بورنو ويوبي وأداماوا في نيجيريا حيث يعاني ٥,١ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. مما يصل إلى مستويات الأزمة والحالات الطارئة.

وقد أُبلغ عن حالات الجوع الشديد في المناطق الأكثر تضررا والتي لا يمكن الوصول إليها. وبالرغم من كل المساعدة المقدمة اليوم، فمن الواضح أنه ينبغي أن تسترشد توقعاتنا بهذه الصورة القاتمة، استنادا إلى احتمال تفاقم الحالة واستمرار تزايد أعداد المحتاجين. ويضاف إلى ذلك كله حالة سوء التغذية الشديدة بأنماطها المزمنة والمتوسطة والحادة في منطقة الساحل برمتها، لتشمل منطقة غرب وشمال حوض بحيرة تشاد، وهي تلحق الضرر بملايين الأشخاص، ولا سيما الأطفال والنساء والمسنين والمرضى والأشخاص ذوي الإعاقة.

وأصبح الأطفال في شمال شرق نيجيريا وفي حوض بحيرة تشاد بصفة خاصة من أشد الفئات ضعفا في هذه الحالة. وتشير التقارير إلى أن معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة في المواقع التي يوجد فيها الأفراد المشردون داخليا قد بلغت مستوى يعادل أربعة أمثال مستوى الطوارئ. وكنت قد قدّمتُ إحاطة إعلامية إلى المجلس في تموز/يوليه ٢٠١٦ ذكرتُ فيها أن ٢٤٤ ٠٠٠ طفل في ولاية بورنو في نيجيريا يعانون من سوء التغذية الحاد. وازداد هذا العدد اليوم ليصل إلى ٣٠٠ ٠٠٠ طفل، بل وإلى ٤٥٠ ٠٠٠ طفل، ويجب علينا أيضا أن نشمل أولئك المقيمين في ولايات بورنو ويوبي وأداماوا.

وعلى الرغم من هذه الاتجاهات المثيرة للقلق، فما زلنا نأمل في أن يكون عام ٢٠١٧ نقطة تحول بالنسبة للسكان المتضررين من الأزمة. وما دام طابع النزاع يشهد بعض التغيرات، في حين يزداد عدد المناطق التي تتم استعادتها

وغيرها من المبادرات الأخرى التي اتخذتها حكومات البلدان الأربعة المتضررة لتقديم المساعدة الفورية للمحتاجين.

وفي الوقت نفسه، تعاني العديد من حكومات الدول في حوض بحيرة تشاد من قيود مالية وهي تواجه كسادا اقتصاديا، علاوة على انخراطها في عملية عسكرية مكلفة ضد جماعة بوكو حرام. وبالتالي، فإن إمكانياتها للتصدي للأزمة الإنسانية محدودة ويفوقها إلى حد كبير حجم الاحتياجات المطلوبة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ نظم مكتبي على هامش الجمعية العامة حدثا رفيع المستوى شاطري فيه رؤساء تشاد والنيجر ونيجيريا وأحد كبار الوزراء من الكاميرون جميعا الدعوة إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى حوض بحيرة تشاد، وأعقبتها تعهدات جديدة بمبلغ ١٦٣ مليون دولار من قبل الجهات المانحة في المناسبة نفسها. وأشكرهم جميعا على تلك النتيجة الطيبة، ولكنها ما تزال غير كافية.

وتحدث الأزمة الإنسانية الإقليمية التي تعمقت كثيرا واتسع نطاقها من جراء الأفعال الدنيئة لجماعة بوكو حرام في جزء بالغ الهشاشة من العالم ويشهد تغيرات سريعة وبه العديد من العناصر: الفقر والبطالة وانعدام الآفاق والفرص للشباب. وهي جميعا ظروف مواتية لانتشار التطرف العنيف والحاجة الإنسانية الطويلة الأمد. وهناك حاجة واضحة إلى العمل والاهتمام المتواصلين من قبل المجتمع الدولي ومجلس الأمن.

ويجب علينا - بالإضافة إلى توفير المساعدة العاجلة المنقذة لحياة المحتاجين - أيضا معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، وخصوصا على مستوى المجتمع المحلي. ويجب التصدي للفقر والتخلف وتدهور البيئة عن طريق المساعدة الطويلة الأجل ودعم الجهود المستمرة التي تبذلها حكومات البلدان المتضررة. وبوصفنا عاملين في المجال الإنساني، فنحن على استعداد لمواصلة الارتقاء بأدائنا والعمل بشكل وثيق مع شركائنا في التنمية في اتساق مع نتائج مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني

ولدعم تعزيز هذه الجهود، أصدرت أمرا - منذ تموز/يوليه ٢٠١٥ في غضون شهر واحد من تولي مناصبي - بصرف ما يزيد على ٩١ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بغرض تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة إلى ٣ مليون من الأشخاص المتضررين من الأزمة في منطقة حوض بحيرة تشاد. وأود أن أشكر جميع الدول الأعضاء التي دعمت ذلك العمل الهام من خلال مساهماتها في الصندوق، وأحث جميع الحاضرين هنا عدا أعضاء مجلس الأمن الثلاثة الذين سبق أن فعلوا ذلك على إعلان تعهداتهم للصندوق المركزي في العام ٢٠١٧.

وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي وخلال مؤتمر إعلان التبرعات للصندوق المركزي المتجدد للطوارئ ٢٠١٧، وصف رئيس النيجر نفسه، السيد محمدو إيسوفو، الصندوق بأنه آلية تمويل مركزي لا غنى عنها في دعم العمل الإنساني الرامي إلى تخفيف معاناة الكثير من الأشخاص في جميع أنحاء حوض بحيرة تشاد.

ويسرني أن أبلغ عن أننا نتعاون بشكل وثيق مع حكومات البلدان المتضررة، وأنها تضطلع بدور رائد ومتسارع في مجال الاستجابة الإنسانية. وعلى سبيل المثال، عينت الحكومة النيجيرية كبير منسقي الشؤون الإنسانية في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٦ وأنشأت في الأسابيع القليلة الماضية محافل للتنسيق الوثيق بين الحكومة والمجتمع الإنساني في العاصمة وعلى مستوى الدولة معا. وفي الأسبوع الماضي اعتمدت اللجنة الرئاسية بشأن المبادرات المتعلقة بشمال شرق نيجيريا خطة لإعادة الإعمار والتأهيل على ثلاث مراحل، وتتضمن إيلاء اهتمام فوري للجهود الإغاثية الشاملة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والإنعاش المبكر بغية تلبية احتياجات ٧ ملايين شخص على مدى الـ ١٢ شهر المقبلة. وأرحب بهذه المبادرة

وقد أبدى المانحون التزاما متزايدا بإزاء الأزمة في حوض بحيرة تشاد، حيث ساهموا بما يزيد على مبلغ ٢٣٨ مليون دولار للاستجابة الإنسانية في حوض بحيرة تشاد في النصف الثاني من عام ٢٠١٦، ما يعني رفع مساهمتهم إلى ثلاثة أضعاف بالمقارنة مع الأشهر الستة الأولى من السنة. وأدى هذا إلى تمويل النداء الموجه لصالح حوض بحيرة تشاد في عام ٢٠١٦ بنسبة ٤٩ في المائة. غير أن تلك النسبة ما تزال ٤٩ في المائة فقط، وبالتالي لن يسعنا سوى الوفاء بأقل من نصف الحاجة التي نعلمها. وبالرغم من هذا التعجيل بالمساهمات - وهو ما أثنى عليه - فإننا بحاجة إلى أن تعزز الجهات المانحة جهودها أكثر، ونحن بحاجة أيضا إلى مشاركة المزيد من الجهات المانحة. وكما سيعرب المجلس عن تقديره لكل الذي ذكرته للتو، فإن تمويل خطة الاستجابة الإنسانية والنداء المعنيين بمنطقة حوض بحيرة تشاد للعام ٢٠١٧ قد تضاعف مقارنة بحجم التمويل في ٢٠١٦ إلى مبلغ ١,٥ بليون دولار، ما يدل على تدهور الحالة في المنطقة. ويجب علينا جميعا معا أن نبذل مزيدا من الجهد. وأقول من هنا أن تمويل ذلك أمر أساسي.

وبالإضافة إلى ذلك، أدعو المجلس إلى مواصلة وتعزيز دعمه للإجراءات الوطنية والإقليمية، ويعني ذلك تقديم الدعم الأمني والسياسي فضلا عن قمة المؤتمر الإنساني المعني بنيجيريا وحوض بحيرة تشاد الذي تم تنظيمه في النرويج في ٢٤ شباط/فبراير، ودعم الاستراتيجيات الإنمائية للمساعدة في الحفاظ على الانتعاش والسلام، ودعم إشراك المنظمات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية.

وعلى مدى الـ ١٢ شهرا الماضية لم تستمر الأزمة فحسب، بل شهدت تطورات متزايدة أيضا. وما زالت هناك شواغل خطيرة في مجال الحماية، في حين ما يزال وضع الأمن الغذائي أمرا بالغ الأهمية. وأحرزنا في مواجهة هذا الواقع تقدما في تعزيز الاستجابة، غير أنه لا يزال غير كاف. ويتعين علينا

لعام ٢٠١٦. وأدعو الدول الأعضاء إلى ضمان زيادة الجهات الفاعلة السياسية والإنمائية استثماراتها الطويلة الأجل للتصدي للأسباب الجذرية للتزاع.

وهذا هو وقت التضامن مع شعوب نيجيريا والكاميرون وتشاد والنيجر. فالأزمة ملحة ولا تحتل التأجيل. ولن يسعنا بدون اتخاذ الإجراءات والالتزام السياسي وتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية المستمرة، منع تفاقم هذه الأزمة وتحويلها إلى أزمة أطول مدى وكارثية. وعلى سبيل المثال، فسيكون دعم الزراعة أمرا أساسيا لتمكين السكان من إعادة توطيد سبل عيشهم وتجنب الاعتماد على المعونة. وفي شمال شرق نيجيريا، فانت على العديد من المزارعين ثلاثة مواسم زراعية على التوالي. ومن الضروري دعمهم على الفور، لأن في ذلك الآن ما يمكنهم من تهيئة أراضيهم وزرع محاصيلهم قبل موسم الأمطار المقبل في حزيران/يونيه.

وكما يعلم المجلس فقد كان من الصعب للغاية ابتداء قبل ١٩ شهرا - على الرغم من تكرار الأحداث والبيانات - توجيه اهتمام المجتمع العالمي إلى المسائل الإنسانية للسكان في حوض بحيرة تشاد، وكأنني كنت أصرخ في غرفة خاوية على عروشها.

واليوم، تغيرت الحالة بفضل تزايد الاهتمام العالمي وتوجه الأنظار إلى حوض بحيرة تشاد، علاوة على الاعتراف الواضح، بما في ذلك من قبل حكومات البلدان المتضررة، بأن هذه أزمة إنسانية كبرى وليست مجرد حالة أمنية فحسب. وفي نيجيريا، حيث مركز الأزمة، فإن للأمم المتحدة قيادة جديدة فعالة وتعمل في تنسيق وثيق مع الحكومة، مثلما أحطت المجلس علما بذلك في وقت سابق، علاوة على وجود آليات لتسوية التوترات متى تنشأ. ويسرني غاية السرور أن أعلم بزيادة المجلس المقترحة إلى المنطقة في الفترة القادمة رهنا بإتخاذ الترتيبات النهائية لذلك.

وهناك فتاة أخرى، تُدعى ياغا، وهي تشبهني كثيرا عندما كنت في سن الـ ١٥ عاما. ونحن نعلم جميعا ما يكون عليه المراهقون في سن الـ ١٥ عاما. وقد اختطفتم من قبل جماعة مسلحة، ولكنها أفرج عنها لحسن الحظ. وما زالت ياغا تكافح في سبيل إدماجها في مجتمعها لكي تكون بين أسرتها وأصدقائها وأولئك الذين ظلت تعيش بينهم طوال حياتها.

لقد لاحظت الخوف في وجهها عندما كنت أتكلم معها وذكرت لي أنها عانت من الوصم. كلنا نعرف أنها كانت خائفة من البقاء لوحدها. مذعورة من أن يشير الناس إليها على أنها إرهابية. وقد كانت مذعورة من أن الناس قد يعتبرونها مرتبطة بجماعة بوكو حرام. يمكن ببساطة أن أكون أنا تلك الفتاة، غير أنني قابلتها - هي التي لم يكن بالإمكان أن تكون أنا - وهي في هذه الحالة لأننا لم نفعل ما يكفي لمنع التزايدات العنيفة من التأثير عليها. لقد أخفقنا في حمايتها ولم تتمكن من حماية مجتمعها.

لقد قالت: "أود حقا أن أكون مثلك يا فاطمة، لأنك تلهميني". كان ذلك مؤثرا جدا. إن الناس هنا ليسوا لم يفقدوا الأمل، ولكن الإحباط واليأس يجعلهم يريدون إحداث تغيير. إنني أعرف الكثير من الشباب الذين لهم قصص ملهمة. أعرف سيدة تطوحت فعلا بوقتها للذهاب لتعليم الأشخاص المشردين داخلها في مخيماتهم. وأعرف مجموعة من الفتيان الصغار الذين ابتدعوا تحديا بفعل شيء. لقد شجعوا الكثير من الشباب على الانخراط بطرق مختلفة في نقل هذه الرسالة، والالتحاق بالمدارس وحتى التدريس في مدارسهم المجتمعية وفي مخيمات المشردين داخلها، كذلك.

لقد بدأت حملة في ٨ كانون الأول/ديسمبر لجمع الأموال والحصول على الملابس والبطاطين للنساء والأطفال المشردين داخلها. وقد كان أكثر الذي تبرعوا أشخاصا لم يكونوا يملكون الكثير على الإطلاق، غير أنهم مع ذلك تبرعوا لأنهم لم يريدوا

الآن مضاعفة جهودنا الجماعية لتلبية الاحتياجات المتزايدة. وخلال زيارتي العديدة إلى حوض بحيرة تشاد على مر العقود، فقد أدهشني صمود الشعب وسخائه الهائلين. وهو ليس أقل من غيره في تحمل المصاعب والصدمات الرهيبة. ونأمل أن تمضي بنا مناقشة اليوم خطوة أخرى صوب استجابة جماعية تتناسب مع المحنة الملحة هذه، وصمود السكان الفريد في حوض بحيرة تشاد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة أسكيرا.

السيدة أسكيرا (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للتكلم في هذه الجلسة اليوم. وأرجو أن أدعو المجلس إلى الانضمام إليّ في مكان إقامتي هنا في ضواحي مايدوغوري.

وأرجو أن تفقوا برهة لتشهدوا بأنفسكم هذا الجمع من النساء والأطفال الضعفاء المقيمين في هذه الضاحية من يتوسدون الأرض مباشرة نظرا لانعدام الأسرة. وهناك امرأة مريضة في بداية السبعينات ترقد تحت الشمس مباشرة وتغطي جسمها بثوب مصنوع من السجاد، وذلك ما تسميه بالبطانية. وإلى جانبها مباشرة يجلس أحفادها البالغة أعمارهم ٤ و ٦ و ٧ سنوات دون أدنى فكرة عما يتناولونه من غذاء في معظم الأحيان.

وقد كنت في هذا المجتمع المحلي في ضواحي مايدوغوري قبل ثلاثة أيام، وذهبت إلى هناك لتقديم المساعدة وتوفير البطانيات للأطفال. والمقصود بهذا لفت أنظار المجلس إلى وجود هذه المجتمعات بالفعل. ولا يقيم أفرادها هناك لأنهم اختاروا العيش فيه، بل لأنهم لم يجدوا مكانا أفضل منه ليقيموا فيه.

العنيفة باعتبارها الحل الطويل الأجل للتهديدات الناشئة للتوازن العرقي والديني هنا في نيجيريا وفي منطقة بحيرة تشاد بوجه عام. إننا بحاجة إلى هيكل سلام، إلى سبيل للمواطنين - الصغار والكبار، الذكور والإناث، الأولاد والبنات - والدولة للعمل معا من أجل الحد من آفة بوكو حرام، بل وكذلك لمعالجة النزاع بين المزارعين والرعاة والنزاع العرقي والديني. وثمة حاجة عاجلة إلى بناء السلام في الوقت الحاضر، لا سيما عندما يمكن استخدامه لمشاركة الشباب والنساء في التعامل مع الأهوال التي رأينا من جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة، لا أن يتوقفوا عند ذلك. وبطبيعة الحال، من المستحيل المبالغة في التأكيد على الحاجة إلى المساعدة الإنسانية، كما أبرزت من قبل. ومن قصتي، يمكننا أن نرى بوضوح أن هناك حاجة إلى زيادة الجهود. وأعتقد أن الوكالات المانحة وأعضاء مجلس الأمن سيحاولون جهدهم فعلا لرؤية هذا الأمر يتوسع إلى أقصى حد.

وإنني ممتن للفرصة النادرة لتقاسم هذه التجربة وبعض توصياتي مع المجلس. وكامرأة شابة، فإنه يشرفني حقا استماع المجلس إلى الشباب على الخطوط الأمامية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الأمن، أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على التقارير المفيدة والزاهرة بالمعلومات، حاملين إلينا تعقيدات وحجم التحديات التي تواجه المنطقة - بل كذلك، كما فعلت فاطمة للتو، لمحة عما يتعرض له الأفراد في الميدان في هذه اللحظة التي نتكلم فيها، والحملات والمبادرات المحلية. أفهم أننا، نظرا لتأخر الوقت والحالة الأمنية في شمال شرق نيجيريا، نتفهم تماما حاجة السيدة أسكيرا لمغادرة الجلسة، غير أنني أشكرها على مشاركتنا وعلى مساهمتها الممتازة في هذه الجلسة. وأود أن أعرب لها عن دعمنا لها ولزملائها لمساهمتها القيمة، وعلى جهودها اليومية.

أن يقضي أي شخص ليله تحت رحمة البرد. وقد تمكنا، بحلول ٣ كانون الثاني/يناير، من الحصول على ما يزيد قليلا عن مبلغ ١ ٥٠٠ دولار مكنتنا من شراء ٥٠٠ بطانية وتوزيعها على ٥٠٠ شخص. وقد تبين أننا لا نزال نتلقى الكثير من الناس، لأن الناس ما يزالون يدعمون بعضهم بعضا. فالناس ما يزالون يؤمنون بأنه ينبغي لهم بالفعل أن يساعدوا بعضهم بعضا.

لقد أطلقت الحملة عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي. وقد لفت انتباه الكثيرين وأحدثت أثرا في المجتمع. وقد رأيت أن من المهم إدراك الجهود الجماعية للناس في الميدان الذين يريدون أن يظلوا أصدقاءك والذين يغيرون الحياة ويحمون المجتمع قدر استطاعتهم. وبالنسبة لأعضاء مجلس الأمن والحكومات التي يمثلونها، أود أن أقول أن النيجيريين العاديين مثلي يعملون كل يوم لتحسين الأمن وإعادة إدماجهم في المجتمع، وللبدء في إعادة بناء حياتنا ومنطقتنا. إننا ممتنون لدعم المجلس السياسي والعسكري والمالي. وبينما يتناقش المجلس، فإن منطقتنا تخرب. أود أن أضيف نقطتين.

أولا، نحن ممتنون لكل المساعدة الإنسانية والإنمائية. وعندما تصمم الأمم المتحدة والحكومات الأعضاء فيها البرامج المقبلة، أود أن أطلب منها أن تكفل أن تكون للبرامج التي تدعمها آليات اتصال واستماع إلى المجتمعات المحلية، وأن تكفل وجود الشفافية والمرونة. ففي بعض المناطق، رأينا أن مساعدة الناس على التعافي تحد، وهناك حاجة لدعم لذلك. وفي مناطق أخرى، ما زال تنقل الناس غير آمن ونحن بحاجة إلى المعونة الكافية للتصدي لحالات الطوارئ هذه - المعونة التي تمنع الصدمات والنزاعات المحلية وتعزز تعايش الناس وتؤثر على المجتمعات وتقلل من التوتر.

ثانيا، إذ ينظر مجلس الأمن في الأمن في منطقتنا اليوم، فإنني أطلب منه الذهاب أبعد قليلا من مجرد محاربة جماعة بوكو حرام، ومد الأمر ليشمل الوقاية الاستباقية للنزاعات

الغذائية؛ ٨٠٠ ٠٠٠ شخص يتعرضون لمخاطر حادة - بينما نجلس هنا - بالموت حرفيا من الجوع.

والمجاعات، كما نعلم جميعا، ليست حوادث طبيعية. فالمجاعات من صنع الإنسان. إن حقيقة أن أحدا يمكن أن يعاني من ظروف المجاعة في عام ٢٠١٧ ينبغي أن تحفز المجلس على بذل كل يمكنه من جهود لضمان أن تصل المساعدة الغذائية إلى أولئك الذين يتضورون جوعا. ولا يفتقر العالم إلى الغذاء لإرساله إلى العاملين في مجال تقديم المعونة، غير أن العاملين في مجال المعونة بحاجة إلى مزيد من الأمن. ويجب أن تتعاون الحكومة النيجيرية، على جميع المستويات - الاتحادية والولائية والمحلية - مع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية لإرسال المساعدة. وإذا كانت المجاعات من صنع الإنسان، فإن ذلك يعني أن الحلول كذلك من صنع الإنسان.

ولكي نكون واضحين، من المستحيل المبالغة في التشديد على وحشية جماعة بوكو حرام - وحشية الجماعة التي بدأت الأحداث التي أدت إلى هذه الظروف والبؤس الذي تسببوا فيه في جميع أنحاء حوض بحيرة تشاد.

وهذه جماعة إرهابية ترغم أمهات الأطفال الرضع والفتيات الصغيرات اللائي لا تتجاوز أعمارهن الـ ٩ أعوام على الذهاب إلى الأسواق وتفجير السترات الانتحارية. وما فتئ مقاتلو بوكو حرام يسترقون النساء والفتيات ويغتصبوهن بشكل منتظم في المخيمات المنصوبة في عمق الغابات، علاوة على إرغام الضحايا المغلوبين على أمرهم على الزواج القسري وغسل أدمغتهم لحملهم على تنفيذ المزيد من الهجمات. وهم يجندون الفتيان قسرا للقتال في صفوف جماعة بوكو حرام ويحتجزونهم في ما يشبه الاسترقاق ضد إرادتهم.

وتعدُّ فتيات بلدة شيبوك المختطفات منذ ما يزيد على ١ ٠٠٠ يوم من مدارسهن من أوضح الأمثلة على وحشية

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت

بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العاجلة اليوم. كما أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية - الأمين العام المساعد زيريهون؛ ووكيل الأمين العام أوبراين، الذي ظل طويلا في قيادة هذه المسألة وهذا التحدي؛ وقبل كل شيء، السيدة أسكيرا، على تقاسمها صوت حيوي من الميدان. وأعتقد أن ما وصفته يوضح ما أشار إليه مقدما الإحاطتين الإعلاميتين، وهو كرم أناس لا يملكون سوى القليل جدا، وكم كانوا أسخياء وهم يفتحون ديارهم لهؤلاء المشردين داخليا. إن حقيقة أن الغالبية العظمى من المشردين في مايدوغوري يعيشون مع أسر هي نفسها تكافح للتعامل مع هذا التهديد وللتعامل مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة للغاية، يظهر خيرا هائلا حقا. والسيدة أسكيرا تجسد ذلك الأمر وأنا أشكرها.

إن مجاعة قد تكون حدثت في عام ٢٠١٦ أمام أعيننا - ليس في أحد الأماكن التي تهيمن على جدول أعمال مجلس الأمن، ولكن في ولاية بورنو في شمال نيجيريا في منطقة باما - ما يقرب من مجاعة. لقد منع القتال الشديد الوكالات الإنسانية من الوصول إلى باما قرابة ١٨ شهرا. وعندما تمكنوا أخيرا من الوصول إلى البلدة وتقييم الحالة، وجدوا أن ما يقرب من ٢ ٠٠٠ من السكان، معظمهم من الأطفال الصغار، قد ماتوا من آثار المجاعة في العام الماضي.

وقد تحسنت الحالة نوعا ما في باما منذ ذلك الحين بوصول المعونة. ولكن الآن، هناك عدد أكبر بكثير من المدن لم يحصل على المساعدة الغذائية، حيث يعاني الناس من أقصى مستويات الجوع. فهناك ٨٠٠ ٠٠٠ شخص يعيشون تماما كما كان يعيش سكان باما العام الماضي، مقطوعين من المعونة

من جماعة بوكو حرام. وقد وصف لي كل فرد تقريبا من أولئك الذين التقيتهم إما عن ذبح أحد أقاربه على يد جماعة بوكو حرام أو حادثة اختطاف طفل رضيع بنتا كانت أم ولدا وسحبه من ذراعه فعليا، وأن القتلة قد جاءوا توا وسرقوا منهم أطفالهم. والكثيرون بيننا هنا من الحضور آباء ويمكنهم أن يتصوروا تماما ما يشعر به الآباء حين يتذكرون تشبث الطفل وصرخاته حين يأخذه منهم أولئك الوحوش.

وعقب حدوث مثل تلك الجرائم، عادة ما ينتهي الحال بتلك الأسر المكبوتة في المخيمات المزرية للمشردين داخليا، والتي تفتقر إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليم. وهؤلاء هم الأشخاص الذين يتوفون الآن بسبب عدم وصول المساعدة إليهم بالسرعة الكافية. وأحث المجلس على أن يشهد بنفسه تلك الحالة عن كثب، وأن يسافر إلى المنطقة ليشهد على الأزمة ويلتقي بالأسر ويتحدث إلى الرجال الذين شاهدوا زواجهم وبناتهم يساقون منهم سوقا إلى الأدغال، وأن يتحدث المجلس مع النساء اللاتي رأين أولادهن يُقتلون أمام أعينهن رميا بالرصاص. ويجب علينا أن نستمد الجرأة من آلام هؤلاء. وينبغي أن يكون هناك مزيد من الحاضرين هنا لمناقشة اليوم في قاعة مجلس الأمن، فليس هذا الأمر مما درجنا عليه من الأمور العادية المألوفة، بل إننا في مواجهة أزمة عميقة، ويجب علينا تناولها بقدر أكبر من الاهتمام. وأعتقد أن بوسع الزيارة التي اقترحتها أن تساعد على تحقيق ذلك. غير أنه يتعين علينا أيضا إجراء مداولاتنا بمزيد من الشعور بالإلحاح.

ومن المؤكد أن ذلك ما يشعر به الكثير من المسؤولين في الحكومة النيجيرية، وأعلم أننا سنستمع إلى زملائنا النيجيريين الذين يعملون بلا كلل لإنقاذ الأرواح. ومن ناحية أخرى، ما زلنا نشهد التقارير، بما في ذلك هذا الأسبوع، من قبل البعض الذين يتشككون في حجم الأزمة ويتهمون الوكالات الإنسانية بالمبالغة في الإحصاءات، بل أساء بعضهم إلى دور

بوكو حرام، حيث ما تزال ١٩٥ فتاة من أصل ٢٧٦ فتاة محتطفة في الأسر إلى هذا اليوم. وهنّ من بين آلاف الأشخاص المحتجزين لدى جماعة بوكو حرام، في حين يعيش ملايين الأشخاص في جميع أنحاء المنطقة في دعر من أن يقعوا هم أو ذووهم في أسر جماعة بوكو حرام. ومما يثير الجزع تعميق الروابط بين بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية، ويشير على نحو خطير إلى احتمال تزايد ذلك التهديد الواضح والمائل للسلام والأمن الدوليين.

وكما سمع المجلس، فإن الإحصاءات توحى بصورة قائمة. فوفقا لإحصاءات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هناك ١,٦٤ مليون شخص من المشردين داخليا في شمال شرق نيجيريا وحدها. ونظرا لأن تلك المنطقة لا تزال غير آمنة بسبب وجود جماعة بوكو حرام فيها، تخشى نسبة ٧٦ في المائة من المشردين داخليا العودة إلى ديارهم حيث يمكنهم زراعة المحاصيل والعناية بأنفسهم وأسرهم. ويعاني ٥,١ مليون شخص في جميع أنحاء منطقة حوض بحيرة تشاد من انعدام الأمن الغذائي، بمن فيهم ٤٥٥ ٠٠٠ شخص يعانون مما تصفه منظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى بسوء التغذية الحاد. ويعني سوء التغذية الحاد الشديد - في لغة الإنكليزية واضحة - أنه ما لم يحصل هؤلاء الـ ٤٥ ٠٠٠ طفل على الحصص الغذائية والتدخلات التغذوية الطارئة، فإن من المرجح أن يتوفى واحد من بين كل خمسة من جملة الأطفال البالغ عددهم ٤٥ ٠٠٠.

وليس بوسع الإحصاءات وحدها أن تعبّر حقا عن التكلفة البشرية للأزمة أو مدى الوحشية المسببة لها. وقد زرتُ في موسم الربيع الماضي مخيمات اللاجئين في المنطقة - في كل من الكاميرون ونيجيريا - لمقابلة ضحايا جماعة بوكو حرام. ومع أنني رأيت كثيرا جدا من مخيمات اللاجئين طوال حياتي، غير أنني لم أشهد مطلقا ما رأيته خلال مقابلة أولئك الفارين

والدعم اللوجستي لشركائنا. ولكن ليس ثمة انفصال بين حتمية هزيمة بوكو حرام وضرورة التصدي للكارثة الإنسانية التي تشهدها المنطقة. ويعني ذلك أنه يجب على الحكومات أن تيسر وصول المنظمات الإنسانية، ولا يسعي التشديد على أهمية ذلك الوصول بما يكفي.

ويجب أن تعمل الحكومة النيجيرية مع الأمم المتحدة والحكومات الإقليمية لتحديد الخيارات الممكنة لإيصال المعونة إلى المزيد من المناطق، حتى إلى تلك القرية من الخطوط الأمامية. وبالرغم من علمنا بأنه يجب استمرار العمليات العسكرية، فإن المنظمات الإنسانية على استعداد لأداء دورها أيضا. فهي تعمل في مناطق الحرب طوال الوقت، غير أنها بحاجة إلى إذن الوصول إلى المناطق هذه. وما دام الأمن هشاً في بعض الحالات، فلن يكون بوسع مجموعات المعونة الوصول إلى المجتمعات المحلية هذه إلا بمساعدة من القوافل المسلحة التي يجب تنسيقها مع الجيش النيجيري. وللأسف، أصبح تنسيق المعونة مع توافر القوافل المسلحة مأزقا رئيسيا وعائقا خطيرا الآن. ويتعين على حكومة البلد والأمم المتحدة العمل معا للإسراع بإيصال المعونة. وهي مسألة لوجستية وعملية بحاجة إلى حل في القريب العاجل.

ويجب على الجهات المانحة بذل المزيد من الجهد أيضا. وكما سمعنا، فقد أصبحت منطقة حوض بحيرة تشاد موقعا لإحدى أكبر الأزمات التي يتغاضى عنها العالم، وأعتقد أن هذا ما نراه في تواضع مستوى الاهتمام الملحوظ في جلسة اليوم. فقد انتهى النداء الإنساني لعام ٢٠١٦ الذي أطلقته الأمم المتحدة إلى جمع نصف التمويل المطلوب. ويتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الإسراع بالترع بمبلغ ١ مليار دولار وهو ما طالبت به الأمم المتحدة هذا العام.

وأود أن أختتم بتقديم اقتراح نهائي، ألا وهو تأكيد ما قلته مرة أخرى بضرورة زيادة المشاركة من قبل مجلس

الأمم المتحدة في تقديم المساعدة المنقذة للحياة. ومن المهم للغاية أن يتمكن موظفو الأمم المتحدة من الوصول إلى هناك لزيارة الأشخاص المحتاجين كي يتسنى لهم التحقق من الاحتياجات المطلوبة بصورة محيطة.

ومما يثير بعض المسائل المتعلق بالوصول الشواغل المتعلقة بتفشي انعدام الأمن - والشعور بالقلق الذي تسببه جماعة بوكو حرام، وهو شعور مشروع جدا ويمثل شاغلا للعاملين في مجال المعونة الإنسانية في المنطقة أيضا. ولكن من الضروري سواء لمجموعات المعونة أو الأمم المتحدة أو الحكومة، التعجيل بوضع خطة لتحسين إمكانية الوصول. وفي كل مرة تتمكن فيها الوكالات الإنسانية من الوصول إلى أماكن جديدة لم يكن ممكنا الوصول إليها من قبل، تثبت الاحتياجات أن الوضع أسوأ بكثير مما كان متصورا تقريبا. فعلى سبيل المثال، عندما وصلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى إلى بلدة ران في ولاية بورنو في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، اكتشف العاملون في مجال تقديم المعونة قبل أسبوعين فقط، حوالي ٤٠٠ مقبرة جديدة لأشخاص توفوا للتو بسبب الجوع والأمراض التي تتم معالجتها.

فما الذي يمكن للمجلس أن يفعله أكثر من ذلك؟ لأجل هزيمة جماعة بوكو حرام، يتعين على المجتمع الدولي عموما تخصيص قدر أكبر من الموارد لدعم ردع عسكري أكثر فعالية بقيادة إقليمية. وأرى هنا أيضا مؤشرات إيجابية، حيث تواصل نيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون وبنن معا - ببطء ولكن على نحو مطرد - تحسين التنسيق العسكري الإقليمي فيما بينها. ولا تسيطر جماعة بوكو حرام إلا على جزء صغير من الأراضي التي استولت عليها في ٢٠١٥. ومن الضروري أن نقدم إلى العمليات العسكرية لهذه البلدان دعمنا الجماعي، وتعمل الولايات المتحدة على إيفاد المستشارين، فضلا عن تبادل المعلومات الاستخباراتية وتوفير التدريب والمعدات

”عندما يتكلم معي أحدهم لا أستطيع تمييز من يتحدث إلىّ وما إذا كان رجلاً أو امرأة“.

وأخيراً، هناك آوا مودو، وهي امرأة أخرى تقطعت بها السبل في أحد مخيمات المشردين داخليا، وقد أجريت معها مقابلة أثناء عودتها من الغابات القريبة وهي تحمل بعض أوراق الشجر لتقتاتها.

وكما قال آوا ”أوراق الشجر لا تكفي للعيش عليها، لكنها كل ما لدينا.“ يمكن للمجلس أن يساعد في منح الناس في حوض بحيرة تشاد، أناس مثل آوا، المزيد للبقاء على قيد الحياة. لكن علينا أن نفعل المزيد.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، وأن أشيد إشادة خاصة بالسيدة فاطمة آسكيراً على ما تمثله من شجاعة وعلى الإلهام الذي تمنحه للكثيرين.

تأخذ المملكة المتحدة الكلمة في الجلسة العلنية بعد ظهر اليوم لأننا نعتقد أنه ليس بوسعنا التزام الصمت بشأن هذه المسألة، كما قالت السيدة باور بوضوح. لقد سمعنا للتو أن الحالة الإنسانية في حوض بحيرة تشاد مروعة ببساطة. هناك أكثر من ١١ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وأكثر من مليونين مشردين في شمال شرق نيجيريا وحده، مع مئات الآلاف الآخرين في النيجر والكاميرون وتشاد. وستزداد الحالة سوءاً. وفي غضون أشهر، ستبدأ إمدادات المحاصيل الهزيلة في النفاد، مما يزيد من تفاقم حالة كارثية.

وتكمن وراء معاناة الملايين من الرجال والنساء والأطفال في حوض بحيرة تشاد وحشية وقسوة جماعة بوكو حرام التي لا هوادة فيها. تشكل الجماعة تهديدا واضحا للسلام والأمن الدوليين، وعلينا مسؤولية واضحة عن اتخاذ إجراءات للاستجابة. وستتطلب الإجراءات جهدا دوليا مطردا ومتعدد

الأمن، لأن ما نناقشه اليوم يشكل تحديا عابرا للحدود الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب، ويتعلق بإحدى أخطر الجماعات الإرهابية، في حين أن الاحتياجات الإنسانية الملحة في المنطقة ليست سوى نتيجة للأعمال الوحشية التي ترتكبها هذه الجماعة. وعليه، فإن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد توفر تعريفا مدرسياا لتهديد السلم والأمن الدوليين. وهو ما يتعين على هذا المجلس التصدي له على وجه التحديد.

فلنعمل إذن ولنرى تلك الأزمة بأنفسنا أولا، ولنطالب بأن تتمكن الأمم المتحدة وشركاؤها من الوصول إلى الملايين من الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى الغذاء والماء والدواء، ولنبحث عن سبل أخرى لتمكين الأمم المتحدة من القيام بدور إيجابي، مثل المساعدة في إعادة إدماج ضحايا العنف الذي تمارسه جماعة بوكو، الذين يلاحق الكثيرون منهم الوصم حتى عندما يُفرج عنهم أو يتمكنوا من الهرب. أوفلنعمل - بعد مناقشة يوم الثلاثاء بشأن أهمية الحفاظ على السلام (انظر S/PV.7857) - على إعادة بناء المؤسسات في تلك المنطقة.

ولا يسعني التأكيد على إلحاح الحاجة هناك. ففي مقابلة جرت الأسبوع الماضي، تكلمت طبيبة من منظمة أطباء بلا حدود عما يكون عليه الوضع عند زيارة المخيمات في بورنو، نيجيريا. وقالت:

”عندما وصلتُ إلى الميدان، كنت قد اعتدت على إحاطة الأطفال بي من كل جانب، ولكن في بورنو، كان الأطفال غائبين، وخاصة من هم دون سن الخامسة، وكان معظمهم قد توفي للأسف“.

وأخبرت أم تبلغ من العمر ٣١ عاما في الكاميرون وتسمى دايو، أحد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية عن أنها تفقد حواسها أحيانا من شدة الجوع. وقالت دايو:

توفيره جنبا إلى جنب مع استجابة أمنية وسياسية واقتصادية متسقة. من غير المجدي تضميد جراح النزاع دون معالجة أسبابه الجذرية. ولذلك، دعونا نهيب بجميع الحكومات العمل على كسب السلام - معالجة التخلف وغيره من العوامل المسببة للنزاعات، والقيام بذلك بطريقة تحترم القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وهذا يعني القيام بذلك بالنسبة لجميع الناس في المنطقة والتأكد من أن للمرأة رأيا متكافئا ودورا متساويا في تحقيق ذلك السلام. ومن الحيوي أن تشمل استراتيجيات التصدي لجماعة بوكو حرام آراء المرأة. وأن تشمل بذل كل جهد لتحرير ما تبقى من فتيات تشيوك، وكذلك عند توفير الحماية للنساء المتضررات من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

وأود أن أختتم بالانتقال إلى مايدوغوري في شمال شرق نيجيريا. لقد أثرتنا موضوع محنة الأشخاص المشردين في تلك المدينة قبل ستة أشهر، عندما ناقشنا هذه المسألة آخر مرة (انظر S/PV.7748). وبعد ستة أشهر، لا تزال الحالة بائسة. يعتبر أكثر من مليون شخص مشرد أن مايدوغوري هي الوطن الآن. تضاعفت تكلفة الغذاء في السنة الماضية. ينتشر المرض والجوع. لكن هناك بوادر أمل. في الأشهر الثلاثة الماضية، قامت منظمة أطباء بلا حدود بتسليم ٨١٠ أطنان من الأغذية إلى مايدوغوري. وكما أوضح رئيس بعثة منظمة أطباء بلا حدود هناك، فإن دور المؤسسة الخيرية الطبية عادة ليس تزويد الناس بالغذاء. لكن في مواجهة شدة الحاجة، تقدمت منظمة أطباء بلا حدود لتقديم المساعدة. تلك هي الروح التي ينبغي لنا جميعا التحلي بها في الأسابيع والأشهر المقبلة إذا أردنا إنهاء الكارثة في حوض بحيرة تشاد.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد ستيفن أوبراين، وكيال الأمين العام للشؤون الإنسانية، والسيد تايي زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية،

السنوات لمعالجة الاحتياجات الإنسانية الهائلة والعوامل المسببة للنزاع التي ساعدت جماعة بوكو حرام على الازدهار أصلا. علينا تعزيز ما نقوم به. إنني أدعو الجهات المانحة والحكومات في المنطقة والمنظمات غير الحكومية الدولية إلى العمل بسرعة على مضاعفة جهودهم. وبشكل جماعي، فإن استجابتنا حتى الآن بصراحة غير كافية وناقصة التمويل. لقد وجهت الأمم المتحدة نداء حجمه بليون دولار من أجل نيجيريا و ٣١٠ ملايين دولار للكاميرون. سوف تؤدي المملكة المتحدة دورها. في أيلول/سبتمبر، أعلننا عن مبلغ إضافي قدره ٩٧ مليون دولار كمعونة إنسانية للمنطقة إضافة إلى تعهدنا القائم متعدد السنوات بتقديم ١١٠ ملايين دولار. ويحدوني الأمل أن ينضم إلينا آخرون.

لكن المال وحده لا يكفي. يجب أن نرى أيضا قيادة قوية وفعالة، من الحكومات في المنطقة ومن الأمم المتحدة على السواء. ونتطلع إلى المنظمة لزيادة قدراتها في حوض بحيرة تشاد ووضع خطط متعددة السنوات، منسقة عبر الحدود، للمساعدة على الانتعاش. نحن في هذه القاعة علينا أيضا أن نبدي روح القيادة. سوف تمثل زيارة لمجلس الأمن إلى المنطقة في الأسابيع القادمة علامة على تلك القيادة وفرصة لنا جميعا لنرى بصورة مباشرة التحديات التي تواجه المنطقة. ويتمثل أحدها في التقرير المثير للقلق عن تحفيز عودة الأشخاص المشردين قسرا إلى مناطق لا تزال غير آمنة. عندما يكون المرء قد فر من القتل أو الاسترقاق، فمن غير المتصور ببساطة أن تجبر على العودة إلى مسرح تلك الأهوال، وومن غير المتصور أن يكذب عليك أو تكره على العودة. على جميع أطراف النزاع مسؤولية احترام الاتفاقيات الدولية بشأن العودة وبشأ، حماية المدنيين على نطاق أوسع. وأحثهم على القيام بذلك.

في نهاية المطاف، فإن الاستجابة الإنسانية مجرد جزء من الحل. جزء حيوي الأهمية، بطبيعة الحال، لكن يجب أيضا

جماعة بوكو حرام فعاليتها بالفعل. وقد دفع بالفعل العديد من الجنود حياتهم في الهجوم الإقليمي ونشيد بهم مع كل الاحترام. والأولوية الثانية إنسانية إذ، كما قلنا، أن المشاكل هائلة. من الحيوي ضمان أن تركز الأمم المتحدة كل جهودها، بالتعاون الوثيق مع جميع شركائها والسلطات المحلية، على تلبية احتياجات الناس. وفي هذا الصدد، نأمل أن تتيح لهم المراكز الإنسانية التي أنشأتها الأمم المتحدة في شمال شرق نيجيريا كمعسكرات قواعد للعاملين في المجال الإنساني الوصول إلى الناس بسرعة أكبر وأن تبدأ العمل في أقرب وقت ممكن. ونحن ممتنون بصفة خاصة لمنظمة أطباء بلا حدود وجميع المنظمات الإنسانية التي تعمل في الميدان. وأود أن أذكر هنا أن القانون الدولي ينطبق على الجميع وأن جميع الأطراف ملزمة بتمكين الأمم المتحدة وشركائها من الوصول إلى المشردين. البلدان ذات الصلة بالأزمة على الخطوط الأمامية عندما يتعلق الأمر بتيسير وصول المساعدات الإنسانية، وتنسيق مختلف المبادرات وضمن عدم تحويل المعونة المقدمة للمشردين. وستضطلع فرنسا بدورها الكامل في هذا الجهد الجماعي. في عام ٢٠١٧ وحده، أسهمنا بالفعل بمبلغ ١٣,٥ مليون يورو استجابة للاحتياجات الإنسانية للبلدان المتضررة من جماعة بوكو حرام.

والأولوية الثالثة هي التنمية في المناطق التي فرضت جماعة بوكو حرام وجودها فيها. بدون ذلك العنصر الأساسي، ستواصل هذه الحركة الإرهابية الازدهار بفضل الفقر والشعور بالاستبعاد اللذين يغذيانها. وهذا هو السبب في أن فرنسا قد أطلقت مبادرة بحيرة تشاد بتمويل يصل إلى ٣٥ مليون يورو. وتهدف هذه المبادرة الكبرى إلى تشجيع الانتعاش الاقتصادي للمنطقة وإيجاد فرص عمل، ولا سيما للشباب، الذين ينبغي أن تذكر أنهم الهدف الأول لجماعة بوكو حرام.

على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن الحالة في منطقة بحيرة تشاد. وأود بصفة خاصة أن أشكر السيدة فاطمة يريما آسكير من مبادرة بورنو للنهوض بالمرأة على شهادتها القوية بصفة خاصة، والتي هي مصدر إلهام لنا جميعا.

وكما شهدنا في الأسابيع الأخيرة، لا يزال لدى جماعة بوكو حرام، في حين أصابها بعض الضعف، قدرة حقيقية على شن هجمات قاتلة محددة الأهداف، ولا سيما في ولاية بورنو، وكما سمعنا للتو، فقد أسفرت الأزمة التي تسببت فيها عن مشاكل إنسانية هائلة. وقد استهدفت المرأة بصفة خاصة. هذه الفئة الضعيفة من السكان غير آمنة في أي مكان، ونحن ندرك مدى صعوبة الحالة في مخيمات الأشخاص المشردين. وفي كثير من الأحيان، لا تكون منطقة حوض بحيرة تشاد على شاشات رادار وسائل الإعلام الدولية الرئيسية، رغم أنها واحدة من مناطق العالم الأكثر احتياجا لنا ولمشاركتنا. وفي هذا الصدد، نحن نعمل بنشاط على تشجيع جهود بلدان المنطقة والأمم المتحدة والعمل معها على ثلاث جبهات رئيسية.

الأولى هي الجبهة العسكرية، وذلك بهدف مكافحة جماعة بوكو حرام بكل العزيمة المطلوبة وإضعاف قدرتها على إلحاق الضرر. ونحن نعلم أن الجهد العسكري بقيادة بلدان المنطقة، وبالتنسيق من خلال قوة مختلطة متعددة الجنسيات، جهد صعب بشكل خاص من الناحيتين العسكرية والمالية على السواء. نحن جميعا متحدون في مكافحة الإرهاب، أيا كان شكله وأينما يحدث. وهذا هو السبب في أن فرنسا قد أعربت عن تضامنها من خلال دعمها النشط للعمليات ضد جماعة بوكو حرام بقيادة بلدان المنطقة. وبصفة خاصة، لم نبرح نقدم معلومات استخبارات مفيدة إلى البلدان المشاركة وكذلك الدعم اللوجستي إلى تشاد والنيجر والتدريب للقوات الكاميرونية. لقد أظهرت العمليات العسكرية الجارية ضد

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد. ويجب على المجتمع الدولي أن يحترم الدور القيادي الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في معالجة مشاكل المنطقة، وأن يستفيد تماماً من الخبرات والمزايا الفريدة لتلك المنظمات بهدف بناء أوجه تآزر وتشجيع إيجاد حلول ملائمة للقضايا الإقليمية الساخنة باستخدام أساليب مثل الحوار والوساطة والمساعي الحميدة.

ثالثاً، يجب أيضاً تقديم المساعدة لبلدان المنطقة لتسريع تنميتها ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وينبغي للمجتمع الدولي كذلك زيادة مساعداته المالية والتقنية لهذه البلدان على أساس احترام سيادتها الوطنية، حتى تتمكن من بناء قدراتها حقاً وتعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وقد اختتم وزير الخارجية الصيني وانغ يي للتو زيارة إلى خمسة بلدان أفريقية، وهي مدغشقر وزامبيا وتزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا. وحققت تلك الزيارة أهدافها المقررة من تعميق الصداقة وتعزيز الاتصالات ومواءمة الأفكار وبناء مزيد من الثقة وتعميق التعاون بيننا. وستواصل الصين التقيد بسياسة التعاون مع أفريقيا، والتي تُشدد على الإخلاص والناتج الحقيقية والتآلف وحسن النية. وستوحي الصين قيم الصداقة والعدالة والمصالح المشتركة وستنفذ بإخلاص نتائج اجتماع قمة جوهانسبرغ لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي والبلدان المعنية لدعم بلدان وسط وغرب أفريقيا في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والازدهار المشترك وتقديم مساهمات جديدة لتحقيق السلام والتنمية في أفريقيا.

السيد مصطفى (مصر): أود، في البداية، أن أتقدم بالشكر إلى مقدمي الإحاطات بشأن الأوضاع الإنسانية والسياسية والأمنية في حوض بحيرة تشاد، وهم كل من وكيل الأمين العام ومنسق المساعدات الإنسانية وممثل إدارة

وفي سياق ما أشرت إليه توأ، يجب أن تكون منطقة حوض بحيرة تشاد في صميم أولويات المجلس. وكما قال الأمين العام، فلنجمع بين كل الوسائل العسكرية والإنسانية والإنمائية المتاحة لنا من أجل إحداث تغيير على أرض الواقع. ومن هذا المنطلق، تؤيد فرنسا بقوة خطة الزيارة المقبلة من جانب مجلس الأمن إلى المنطقة.

السيد ووهائتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد زيريهون ووكيل الأمين العام أوبراين والسيدة أسكيرا على إحاطاتهم الإعلامية.

في الآونة الأخيرة، كانت الحالة العامة في وسط وغرب أفريقيا مستقرة. وعززت البلدان الإقليمية تعاونها الأمني، وأحرزت القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لبلدان حوض بحيرة تشاد تقدماً جيداً في مكافحة الإرهاب. وتعرب الصين عن تقديرها لهذه التطورات. ومن ناحية أخرى، ما زالت المشاكل الأمنية والحالة الإنسانية في منطقة وسط وغرب أفريقيا خطيرة جداً. وتشكل الهجمات الإرهابية المتكررة ونزوح المدنيين، إضافة إلى تفشي الجرائم العنيفة، تهديداً للأمن والاستقرار في المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي تعزيز دعمه لبلدان وسط وغرب أفريقيا، بما في ذلك بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد.

أولاً، ينبغي للمجلس دعم بلدان المنطقة في جهودها لمكافحة الإرهاب. وتشكل جهود مكافحة الإرهاب الأفريقية عنصراً بالغ الأهمية في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد بنشاط بلدان المنطقة في بناء قدراتها على مكافحة الإرهاب، وتمكين القوة المشتركة من تنفيذ عملياتها بفعالية، ومواصلة القضاء على تهديدات الإرهاب في المنطقة، وذلك شريطة عدم الإخلال بشرط احترام السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية للبلدان المعنية. ثانياً، لا بد من زيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة

والإجرامية، وقدرتها على تجنيد المقاتلين وارتكاب الجرائم، وأهمية التركيز على بناء قدرات دول المنطقة لتمكينها من الاستثمار في مجالات الصحة والتعليم والأنشطة الاقتصادية. لقد دعونا إلى مقارنة تضع مفهومي استدامة السلام والوقاية من الأزمات في جوهر التحرك لمواجهة الأزمة، كما ذكرت السفيرة باور منذ دقائق، وهو ما ينطبق على تطبيق الاستراتيجية الشاملة لمنطقة الساحل، التي تعاني حتى الآن من فقدان التوازن.

وتتطلب هذه المقاربة تكاتف المجتمع الدولي وتضافر جهود كافة أجهزة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مع حكومات دول المنطقة، وتعزيز آليات التنسيق والتعاون بينها. وهذا هو الضمان الوحيد لاستدامة السلام ووقاية شعوب المنطقة من الأزمة الإنسانية والأمنية الطاحنة فيها.

وتؤكد مصر استعدادها التام لمضاعفة تعاونها مع حكومات منطقة حوض بحيرة تشاد، من خلال الأنشطة والبرامج القائمة للوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، بغية المساهمة في تخفيف وطأة الأزمة التي تمر بها دول المنطقة وشعوبها، وفي إطار المفهوم الشامل لبناء السلام واستدامته في هذه المنطقة وغيرها من مناطق القارة الأفريقية.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوبراين، والسيد زيرييهون، والسيدة أسكيرا على إحاطاتكم الإعلامية الهامة.

إن سنوات العنف التي تسببت فيها جماعة بوكو حرام قد قوضت بعمق السلام والأمن وسبل العيش في منطقة حوض بحيرة تشاد. وقد أدى استمرار هجمات الكر والفر التي تشنها الجماعة إلى تشريد الملايين من الناس، وتعطيل الأنشطة الزراعية والحصول على الخدمات الأساسية. وعلى نحو ما أشار إليه مقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم، فإن

الشؤون السياسية والسيدة فاطمة، ذلك الصوت الذي أتانا من منطقة بحيرة تشاد. لقد حاولت تلك الإحاطات تقديم صورة مقربة لحجم الأزمة الإنسانية التي تشهدها المنطقة، وتعاني منها دولها وشعوبها منذ فترة زمنية طويلة. والتي وبكل أسف تضاعفت حدتها في الآونة الأخيرة على نحو ما أفادنا به مقدمو الإحاطات، وبشكل أكثر ضراوة بسبب الأوضاع الأمنية والتحديات البيئية في بعض دول المنطقة من جانب، والتداعيات غير المباشرة للأوضاع الأمنية في مناطق متاخمة لها مثل ليبيا ومالي، من جانب آخر.

حققت العمليات العسكرية، من جانب القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، نجاحاً مشهوداً في التصدي لخطر جماعة بوكو حرام والسيطرة عليها. وإذ نشيد بالدور القيادي الذي أظهرته دول القوة المتعددة الجنسيات في مواجهة ذلك الخطر، تحث مصر المجتمع الدولي والشركاء على مواصلة دعمهم المقدم للقوة المتعددة الجنسيات من أجل تمكينها من القضاء نهائياً على جماعة بوكو حرام وتطهير ما تبقى من بؤر تتواجد فيها الجماعة.

وفي إطار مواصلة دعم تلك الجهود في جانبها الوقائي، تدعو مصر المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم اللازم لحكومات دول المنطقة من أجل مساعدتها في تنفيذ برامج إعادة التأهيل والإدماج للمقاتلين السابقين في صفوف جماعة بوكو حرام، ودعم جهود الحكومات في إعادة إعمار المدن والقرى التي تم تحريرها من قبضة جماعة بوكو حرام.

السيد الرئيس، خلال المناقشة الوزارية المفتوحة التي عقدها المجلس بتاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير تحت رئاستكم (انظر S/PV.7857)، شدد وفد بلدي على ضرورة اتباع مقاربة تستهدف علاج جذور الأزمات، والأزمة في حوض بحيرة تشاد ليست استثناء، وتركيز كل الجهود على بناء القدرات المؤسسية والبشرية لمعالجة أسباب ظهور الجماعات الإرهابية

التجنيد التي تقوم بها جماعة بوكو حرام. ويجب ألا نسمح لجماعة بوكو حرام بمواصلة تسميم عقول الشباب، الذين هم من بين أقيم الأصول الثمينة لأفريقيا. ويحتاج المجلس إلى حشد استجابات شاملة للمسائل المعقدة التي تؤثر على منطقة حوض بحيرة تشاد، والعمل من أجل الحفاظ على السلام. ومن المهم بنفس القدر أن تبدي البلدان في المنطقة سيطرة على زمام الأمور في أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتهم المحلية على المدى الطويل.

وتؤيد اليابان بعثة مجلس الأمن المقترحة إلى المنطقة بهدف تقييم الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد، وتأمل أن يسفر ذلك عن مناقشات مفيدة مع الجهات المعنية الإقليمية وأن يظهر وعي المجلس الشديد بالأزمة.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد زيريهون، والسيد أوبراين، والسيدة فاطمة يريما أسكيرا على إحاطاتهم الإعلامية.

إن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد مزعجة للغاية. فبحيرة تشاد، أو "البحيرة الآخذة في التلاشي"، كما هي معروفة أيضاً، قد فقدت بالفعل ٩٠ في المائة من مساحتها السطحية على مدار السنوات الأربعين الماضية. وهناك حوالي ١٠ مليون شخص من السكان الموجودين حول نقطة الحوض في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وهذا العدد يساوي ثلاثة أضعاف مجموع سكان بلدي. ولكن، للأسف، لم تحظ هذه الأزمة سوى بالندر القليل من التغطية الإعلامية، ولا يعرف المجتمع الدولي الكثير حيالها.

وما فتئت أوروغواي تتابع الأزمة في ذلك المجال من وجهة نظر شاملة. وهناك عدد من العوامل التي تزيد الأزمة تفاقمًا، ولا سيما الحالة الأمنية الصعبة للغاية التي تقوضها الجماعة الإرهابية، بوكو حرام، والافتقار إلى الإمدادات الغذائية، والاحتياجات غير الملباة للسكان، من بين عوامل

الأزمة الإنسانية في المنطقة قد أصبحت، للأسف، هي الأسوأ منذ الإحاطة الإعلامية السابقة في تموز/يوليه ٢٠١٦ (انظر S/PV.7748).

لقد ركزت اليابان المساعدة المالية التي تقدمها إلى منطقة حوض بحيرة تشاد على تقديم المساعدة الإنسانية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. وعلى الصعيد الثنائي، أعلننا عن تقديم ٣ مليون دولار تقريباً من المساعدات الغذائية إلى النيجر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي ضوء ضخامة الأثر الجنساني للأزمة التي تفرضها جماعة بوكو حرام، فما برحنا ندعم ما تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من عمل وما تقدمه من مساعدة إنسانية مراعية للاعتبارات الجنسانية إلى النساء والفتيات المتضررات من إرهاب بوكو حرام في منطقة ديفا بالنيجر، منذ العام الماضي. ونأمل أن نقدم المزيد. ولكن من الواضح أن نطاق التحديات التي تواجه المنطقة ومدى تعقيدها يتطلبان أكثر من تقديم المساعدة الإنسانية. وقد عملت الجهود المتواصلة التي تبذلها فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات وغيرها من العمليات العسكرية من جانب بلدان في المنطقة على كبح جماح بوكو حرام إلى حد كبير وطردهم من معاقلهم السابقة. وعلى نحو ما يتضح بشكل مأساوي من الهجمات التي شنت على الجنود في منطقة ديفا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، يجب أن تظل المنطقة حذرة تجاه المتمردين، الذين لا يزالون قادرين على مهاجمة القرى والمنشآت العسكرية.

وإلى جانب التقدم المحرز في العمليات العسكرية، فإن التحديات الطويلة الأجل التي تواجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتطلب أيضاً اهتماماً متواصلاً. وكما لاحظ رئيس نيجيريا خلال منتدى دافكار الدولي بشأن السلام والأمن في أفريقيا، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، فإن الحد من بطالة الشباب يعزز الاستقرار ويثبط عمليات

تقدم في مكافحة جماعة بوكو حرام. فهذا مثال واضح على حقيقة أن الجهود الإقليمية المنسقة أمر أساسي في الأزمات من هذا النوع، حيث إن أولئك الذين يحاولون تقويض الاستقرار لا يعترفون بالحدود ولا بالدول.

وفي منطقة يوجد فيها ١٠ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة، و ٧ مليون شخص يعانون من نقص التغذية الشديد، و ٢,٧ مليون شخص مشردين داخليا، فإننا بحاجة لمعالجة الأسباب العميقة الجذور للأزمة، بما في ذلك الجوع، والافتقار إلى التعليم وإمكانية الحصول على المياه، وانعدام الأمن، والافتقار إلى المرافق الطبية، من بين عوامل أخرى. ولذلك، فإننا بحاجة إلى تقديم حلول دائمة لسكان المنطقة يمكن أن تعزز قدرتهم على التكيف والصمود في مواجهة الكثير من الشدائد.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية. كما أود أن أشكر الأمين العام المساعد زيريهون، ووكيل الأمين العام أوبراين على ما عرضه من مستجدات. والشكر موصول للسيدة أسكيرا على شهادتها.

ما برحت إيطاليا تتابع عن كثب الحالة في شمال شرق نيجيريا وحوض بحيرة تشاد والمنطقة ككل، حيث، كما سمعنا، يستمر وجود أزمة معقدة تشمل عوامل أمنية وتنموية وإنسانية. وتعبيرا عن اهتمامها، قررت إيطاليا مؤخرا فتح سفارة جديدة في نيامي، بالنيجر، ستمثل إضافة إلى الشبكة الواسعة النطاق بالفعل لما لدينا من سفارات في ذلك الجزء من العالم.

أولا، فيما يتعلق بالبعد الأمني، على الرغم من إحراز بعض التقدم في مكافحة جماعة بوكو حرام، فإنها لا تزال تمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن. ولذلك، نؤيد تماما الجهود الجارية التي تبذلها حكومات المنطقة والمنظمات الإقليمية وفرقة

أخرى. أما الطابع المتعدد الأبعاد للأزمة الإنسانية في منطقة حوض بحيرة تشاد، فهو ناجم عن مجموعة كاملة من الأسباب والعواقب التي يدركها الجميع هنا ولسنا بحاجة إلى توضيحها هنا بالتفصيل.

لقد أجرينا مناقشة مفتوحة على المستوى الوزاري (انظر S/PV.7857)، يوم الثلاثاء الماضي، بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، قيل خلالها الكثير عن أهمية منع نشوب النزاعات والحاجة إلى إجراء أنشطة تسهم في الحفاظ على السلام. وما برحت منطقة حوض بحيرة تشاد تواجه أزمة هيكلية متعددة الأوجه لسنوات عديدة الآن، ومن الضروري الاضطلاع بأنشطة لا تعمل فقط على التخفيف من حدة التهديد الإرهابي وتوفير الإمدادات الغذائية للسكان، بل وتسهم أيضا في تحقيق الاستقرار الطويل الأجل. وينبغي لمجلس الأمن والأمم المتحدة ككل تحقيق الاستفادة الكاملة مما يقومون به من تدخلات بغية معالجة الأزمة واحتوائها هناك.

ووفقا لإحصاءات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هناك ١,٩ مليون شخص مشردين داخليا في نيجيريا وحدها، نصفهم من الأطفال. إن المنطقة غير آمنة للغاية، حيث تتسم بوجود ارتفاع شديد في معدلات النمو السكاني، كما أنها تتأثر بتغير المناخ، والفقر، وانخفاض مستويات الاستثمار والهياكل الأساسية الاجتماعية. ولا يمكن أن يكون للمنطقة مستقبل واعد ما لم تمنح بلدانها، لا سيما في المجتمعات المحلية فيها، الأدوات اللازمة للخروج من هذه الأزمة الحادة وبناء السلام الدائم. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يدخر جهدا لتزويد المنطقة بهذه الأدوات. ولهذا، ترى أوروغواي أنه من المهم الاعتراف بالدور الذي تؤديه الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن دور البلدان المانحة التي أوفت بما قطعته من تعهدات بتقديم المساعدة. ونود أيضا أن نسلم بالدور الذي تضطلع به فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات وما أحرزته من

حرام، التي تضاعف من تلك الصعوبة، تستخدم العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والاعتصاب كأسلحة الحرب، فضلا عن استغلال النساء والقصر كمنفذين لتفجيرات انتحارية. ولذلك، نعتقد أن الجهود الرامية إلى منع العنف الجنسي والتصدي له يجب أن تتسق استراتيجيا مع الجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف والإرهاب في المنطقة. ونشعر بقلق عميق أيضا إزاء العدد المتزايد من المشردين داخليا. وبالرغم من أننا استمعنا إلى ضخامة عدد الأشخاص المعنيين، نود أيضا توجيه الانتباه إلى أن عدم الاستقرار الحالي، وآثار تغير المناخ في المنطقة وحركة السكان قد أفضى إلى بيئة مواتية للأنشطة غير القانونية، مثل التهريب والاتجار بالبشر. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه من الأهمية بمكان زيادة مشاركة الجهات الاقتصادية والإغاثية الفاعلة، مثل البنك الدولي، وتوجيه جهودنا نحو بناء المؤسسات، وهو ما أشار إليه الزملاء، وصوب تعزيز البنية الأساسية في المنطقة. وعليه، يعد تقديم المبادرات التي وضعتها لجنة بناء السلام استناداً إلى مفهوم صون السلام والدبلوماسية الوقائية إلى بلدان المنطقة أمراً أساسياً، لكفالة تنفيذ برامج التنمية في وقت مبكر كوسيلة محتملة للحد من مخاطر التطرف.

وفي الختام، فإن إيطاليا على استعداد لدعم الجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات الدولية الأخرى لتقديم الإغاثة للسكان المتضررين من الأزمة الإنسانية الواسعة النطاق في منطقة حوض بحيرة تشاد، وكذلك لحكومة نيجيريا، التي يجب دعمها بالدعوة. ويجب علينا أيضا تعزيز التعاون مع الوكالات الحكومية وغير الحكومية في الميدان. وتسهم إيطاليا أيضا على الصعيد الثنائي ومن خلال وكالات الأمم المتحدة، تحديدا من خلال تمويل مشاريع تهدف إلى تعزيز قدرة السكان المحليين على الصمود والتخفيف من مخاطر التشرد الداخلي والهجرة.

العمل المشتركة المتعددة الجنسيات لكبح جماح أنشطة بوكو حرام. وندعم جهودهم، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال الاتحاد الأوروبي - ويتمثل ذلك، بالمناسبة، في توفير تمويل كبير للبعثة.

وعلاوة على ذلك، نشعر بالقلق إزاء العديد من شبكات الاتجار التي تعمل في المنطقة. ولا يمكننا الاستخفاف بعلاقتها مع جماعة بوكو حرام والأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. ونعتقد أنه يجب أن نتحلى بالتصميم في مكافحة جميع حوادث التهريب المتصلة بهذه الظاهرة، ولا سيما الاتجار بالبشر.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤)، الذي يدعو إلى اتخاذ إجراءات دولية لتأمين الحدود وملاحقة الشبكات غير المشروعة لمنع الإرهابيين من الاستفادة من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والذي يحث الدول الأعضاء على تعزيز التنسيق الإقليمي بشأن التدابير عبر الحدود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والجرائم الأخرى ذات الصلة. ونعتقد أن الدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أساسي في التصدي لتلك التهديدات، ويجب على المجلس تشجيعها على القيام بدور استباقي أكبر من خلال وضع استراتيجية إقليمية شاملة. وفي ذلك الصدد، ربما تعطي هذه المناقشة زخما جديدا للاقتراح المتعلق بعقد مؤتمر قمة مشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمناقشة التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام من منظور إقليمي. ولذلك نؤيد تماما أيضا فكرة بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة، لأنها ستوفر فرصة لإيصال رسالة قوية موحدة من الدعم والالتزام، فضلا عن فرصة لدراسة آثار تغير المناخ على الأمن وتشريد الأشخاص في المنطقة.

وانتقل بإيجاز إلى الجانب الإنساني. لقد سمعنا عن الحالة الرهيبة التي تواجه الملايين في المنطقة. ولا تزال جماعة بوكو

الأمم المتحدة الأخرى، ونشجع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ على مساعدة المنطقة في وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وعلاوة على ذلك، لا يمكن المغالاة في التشديد على الحاجة إلى تنسيق الجهود فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وآليتهما الإقليمية. وفي ذلك السياق، نعتقد أن اقتراح مجلس الأمن بالقيام بزيارة إلى المنطقة بالتعاون مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي سيبحث بالرسالة الصحيحة. ونؤيد تماما تلك الفكرة ونتفق مع سفيرة الولايات المتحدة بشأن تلك المسألة. فقد أقمنا تماما بأفكارها، كما أقمنا فيما يتعلق بالمسائل الأخرى التي ذكرتها.

ونسعى إلى التعاون مع بعض بلدان المنطقة على الصعيد الثنائي من أجل تبادل الخبرات وتبادل المعلومات الاستخبارية، ولا سيما بشأن الروابط القائمة بين مختلف الجماعات الإرهابية الإقليمية. ونأمل أن يكون هناك المزيد من التعاون والتنسيق المعزز على أساس استراتيجية مشتركة فيما بين بلدان المنطقة. إننا ندرك تردي الأوضاع الإنسانية في منطقة حوض بحيرة تشاد. وقد أسفر عن عدد من العوامل، من بينها التهديدات الأمنية التي ما فتئت المنطقة تواجهها. وبالرغم من أن هناك أولويات لمعالجة الحالة الإنسانية المتردية حول العالم والموارد المتاحة لا تتناسب مع التحديات الماثلة أمامنا، نعتقد أن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد، ولا سيما محنة النساء والأطفال، والفتيات والقصر هناك، مؤلمة للغاية. ولذلك ما زلنا نأمل في أن تكثف الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الإنسانية التي تواجه تلك المنطقة.

وعلاوة على ذلك، لا يمكننا أن نغفل تأثير تغير المناخ، وأي مدى توجب النزاع هناك. إنه مجال تتقارب فيه متطلبات التنمية والشواغل الإنسانية، ومخاطر النزاع، والمشاكل المرتبطة بتغير المناخ والشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. ولذلك، فمن

السيد **عليمو** (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد السيد زيريهون ووكيل الأمين العام السيد أوبراين على إحاطتهما الإعلاميتين بشأن الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة حوض بحيرة تشاد. وأود أيضا أن أشكر السيدة أسكيرا على إحاطتها الإعلامية التي قدمتها عن طريق الفيديو.

إن التحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التهديدات المتمثلة في الإرهاب والتطرف العنيف، يجب أن تكون في الواقع مسألة تبعث على بالغ القلق. لقد شدد الأمين العام المساعد السيد زيريهون ووكيل الأمين العام السيد أوبراين للغاية في وصفهما لضخامة التحدي الذي تواجهه المنطقة. وفي الوقت نفسه، فإننا نحيط علما بالتقدم الذي أحرزته بلدان المنطقة في مكافحة جماعة بوكو حرام من خلال فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات التابعة للجنة حوض بحيرة تشاد. لكننا نعرف أن تلك الجماعة الإرهابية لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في المنطقة من خلال استهداف المدنيين الأبرياء، ولا سيما النساء والأطفال.

إن محاولات جماعة بوكو حرام لإقامة علاقات مع الشبكات الإرهابية الإقليمية والدولية، بما فيها تنظيم القاعدة، وداعش، وحركة الشباب، تمثل مسألة يجب أخذها على محمل الجد. لقد سلط الضوء الأمين العام المساعد زيريهون على الأبعاد المختلفة للتهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام، وتنشاطر هذه الشواغل. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان دعم بلدان المنطقة ومختلف آلياتها الأمنية القائمة من خلال تبادل الاستخبارات وبناء قدراتها على التصدي للتحديات الأمنية الجديدة والقديمة.

وفي ذلك الصدد، ننوه بالعمل الذي تقوم به فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بالتعاون مع هيئات

يد انتحاريتين في مايدوغوري بنيجيريا. ونشيد بالتقدم الذي أحرزته بنن والكاميرون ونيجيريا وتشاد وبلدان أخرى في المنطقة من حيث إمكانات هذه المنظمة الإرهابية والمنطقة الجغرافية لأنشطتها التشغيلية.

رابعا، تشكل الحالة الإنسانية المتدهورة جانبا آخر من جوانب هذه الحرب. فقد تردت الأزمة الإنسانية على الرغم من النجاح العسكري ضد الجماعة وهي الآن إحدى أكبر الأزمات في العالم. ونتيجة لذلك، ثمة أكثر من ٧ ملايين شخص مشرد داخليا في نيجيريا والنيجر والكاميرون وتشاد. وكما ذكر ممثل المملكة المتحدة، هناك أكثر من ١١ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. علاوة على ذلك، يتعين علينا أن نضمن احترام حقوق الإنسان والأطفال والنساء والشباب وجميع الفئات الضعيفة الأخرى في المنطقة. وشعار حملتنا إلى مجلس الأمن هو الطاقة والمياه والأمن الغذائي للجميع. نحن بحاجة إلى ضمان هذه الجوانب الهامة للأمن في المنطقة. كما نؤكد في هذا الصدد أن الأعداد الكبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا يمثلون عبئا إضافيا على المجتمعات المحلية المضيفة التي تعاني أصلا من انعدام الأمن من حيث تلك الركائز الهامة.

لذلك، نؤيد أيضا مبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرامية إلى إنشاء صندوق خاص للتضامن مع ضحايا الإرهاب. وكما ناقش وزراؤنا قبل يومين، فإننا على قناعة بأن الاستقرار الطويل الأمد والسلام المستدام لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال تفهم الصلة القوية التي تربط بين السلام والأمن والتنمية. وفي هذا الصدد، علينا أن نتطرق إلى الأسباب الجذرية للإرهاب.

خامسا، ثمة مشكلة أخرى هي تعذر إمكانية وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى بعض الأماكن في المنطقة بسبب استمرار التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام. نعتقد أنه

الأهمية. يمكن التصدي للتحديات التي تواجه المنطقة بطريقة شاملة.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لوكيل الأمين العام السيد أوأحوال براين على الإسهام الكبير الذي يواصل بذله في الاضطلاع بولاية مكتبه، لا فيما يتعلق بمنطقة حوض بحيرة تشاد فحسب، بل أيضا فيما يخص منطقتنا - القرن الأفريقي.

السيد توميش (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن عميق تقديرنا لوكيل الأمين العام السيد أوبراين، والأمين العام المساعد السيد زيرييهون والسيدة فاطمة أسكيرا على إحاطتهم الإعلامية الشاملة.

نرحب أيضا بممثل نيجيريا.

نود أن نثير عدة نقاط.

أولا، نخطط علما بالحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد، التي نعتبرها صعبة ومتقلبة.

ثانيا، تؤيد كازاخستان بقوة عمل الاتحاد الأفريقي الرامي إلى تعزيز فعالية فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات المعنية بمكافحة جماعة بوكو حرام. لا تهدد هذه المنظمة الإرهابية منطقة حوض بحيرة تشاد فحسب، بل القارة الأفريقية ككل. وفي الكفاح ضد جماعة بوكو حرام، من المطلوب أن يتبع المجتمع الدولي نهجا عالميا حيث تتولى البلدان الأفريقية مهام قيادية.

ثالثا، لا تزال جماعة بوكو حرام تشكل تهديدا كبيرا للمنطقة، على الرغم من الإنجازات التي حققت مؤخرا ووردت في تقارير بلدان المنطقة، والتي أسفرت عن بعض النتائج الإيجابية من خلال زيادة التعاون العسكري. تدين كازاخستان بشدة الهجوم المميت الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر الماضي وأسفر عن مصرع ٥٧ شخصا على

يجب على أعضاء المجلس التركيز على الكيفية التي يمكن بها زيادة حجم المعونة الإنسانية إلى المنطقة وضمان وصولها إلى وجهتها النهائية بالكامل.

ولكن على الرغم من أن جماعة بوكو حرام قد أضعفت عسكرياً بفعل الاستجابة المنسقة الإقليمية ضدها، من خلال جملة أمور، منها فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، يجب أن نشير إلى أن الجماعة لم تُهزم بأي حال من الأحوال، وما زالت تحتفظ بالقدرة على إلحاق الدمار، كما تستمر في إظهار ذلك مختلف الهجمات غير المتكافئة وغير ذلك من الأعمال الوحشية. ومن المؤسف أن هذه الأنشطة المتبقية لا يزال لها آثار مدمرة على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في المناطق حيث تواصل الجماعة تنفيذ هجماتها. وهكذا، بالإضافة إلى العمل العسكري، يجب توفير الاستجابة الإنسانية الملحة والكافية من أجل التصدي للتحديات العديدة في الميدان، التي تشمل التشريد الجماعي للسكان، احتياجات الحماية الخاصة للاجئين والمشردين، وانعدام الأمن الغذائي، وتحمل مسؤولية الضحايا وكذلك مقاتلي بوكو حرام السابقين وأسرهم، بهدف إعادة إدماجهم في المجتمعات الأصلية المتضررة من الأزمة بالفعل.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يود الوفد السنغالي أن يهنئ الرئاسة السويدية للمجلس على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن الحالة المعقدة والمتعددة الأبعاد في حوض بحيرة تشاد. إنها في الواقع مسألة ملحة ومثيرة للقلق، كما وصفها ببلاغة كبيرة مقدمو الإحاطات الإعلامية بعد ظهر هذا اليوم، السيد زيريهون، والسيد أوبراين والسيدة أسكيرا، الذين نشكركم جميعاً على بياناتهم وعلى المعلومات المستكملة والمفصلة التي قدموها لنا.

وبدون الإشارة إلى بدايات الأزمة، أعتقد أن من المنصف القول بأن القيود المادية التي تواجه المنطقة، بما في ذلك الجفاف والتصحر وتغير المناخ، بفعل الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، هي الأسباب الجذرية للضعف الهيكلي لبلدان حوض بحيرة تشاد وشعبها. والحالة تُفاقم آثار وعواقب النزاعات الاجتماعية المتصلة بالحصول على الموارد الطبيعية المخصصة في الحوض واستخدامها.

وكل هذه العوامل مجتمعة، فضلاً عن أثرها السلبي على الجبهتين الاجتماعية والاقتصادية، جعلت هذه المنطقة أرضاً خصبة للأنشطة المميتة من قبل جماعة بوكو حرام الإرهابية. وفي هذا الصدد، وكما ذكر خلال السنة الماضية، فإننا نرحب بحقيقة أنه قد تم الحد من انتشارها بفضل تضافر جهود بلدان المنطقة، التي تدعمها على وجه الخصوص الاتحاد الأفريقي

نحن نشي على الجهود التي يبذلها الشركاء، بما في ذلك

أعضاء المجلس، وبطبيعة الحال، أولئك الذين تنشرهم المنظمات الإنسانية، ومنهم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة أطباء بلا حدود والوكالات الأخرى. ومع ذلك،

المحرز في تصدينا للأزمة، فإن على استراتيجيتنا أن تعزز قدرة الدول والمجتمعات المحلية في حوض بحيرة تشاد على الصمود عن طريق التدخلات العاجلة ضمن إطار واسع لتحقيق التنمية الطويلة الأجل.

وفي الختام، يجب على مجلس الأمن أن ينظر بفعالية في المسألة وأن يبدي التضامن الاستباقي نحو الدول والمنظمات، وجماعات العمل الإنساني في المنطقة التي تقدم المعونة في حالات الطوارئ إلى الأفراد والمجتمعات المحلية المحتاجة. وبالنظر إلى الطابع الملح للحالة، فإن من شأن قيام مجلس الأمن بزيارة وشبكة إلى بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد، كما اقترحت بعض الوفود، أن يشكل إظهارا واضحا للدعم الذي نود أن نراه ويمكنه أن يبعث روحا جديدة في الجهود الجارية لحل الأزمة.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشعر بالامتنان لوكيل الأمين العام أوبراين، وللأمين العام المساعد زيريهون على إحاطتهما الإعلاميتين التفصيليتين بشأن تطور الحالة العسكرية والسياسية والإنسانية في منطقة حوض بحيرة تشاد. كما نود أن نشكر السيدة فاطمة يريما أسكيرا على إحاطتها على بيائها المؤثر للغاية.

ونشعر بالقلق بصفة خاصة حيال استمرار أنشطة جماعة بوكو حرام، التي، بالرغم من الخسائر التي تكبدتها، لا تزال مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار في الكاميرون والنيجر ونيجيريا وتشاد. وكون جماعة بوكو حرام أعلنت ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في آذار/مارس ٢٠١٥، يزيد من إلحاح تقديم استجابة فورية وموحدة وقوية للتهديد الإرهابي في أفريقيا.

ونشعر ببالغ القلق حيال أسلوب الجماعة الجديد، الذي بموجبه تمتنع عن الاشتباكات المباشرة مع القوات المسلحة الحكومية، وتفضل مهاجمة المدنيين أو المنشآت المدنية،

يدعو وفد بلدي المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه للمنطقة في مكافحة جماعة بوكو حرام من خلال مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والدعم من أجل الإنعاش المبكر، الذي تمس حاجة المنطقة إليه.

وفي هذا المقام، نود أن نشدد على الأهمية الحاسمة للتمويل. وكما أشار السيد أوبراين، تعكف المنظمات الإنسانية على طلب مبلغ قدره ١,٥ بليون للاستجابة إلى أكثر الاحتياجات إلحاحا في عام ٢٠١٧. كما سيكون من المستصوب للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم السياسي واللوجستي والمالي للمبادرات الإقليمية والهياكل التي أنشئت للتغلب على التحديات التي تواجه المنطقة، بما في ذلك فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات ولجنة حوض بحيرة تشاد.

وبالرغم من ذلك، لا تزال تعبئة المنطقة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي إحدى الأولويات. وفي ذلك الصدد، وكما أشار الأمين العام في تقريره، من الأهمية بمكان أن تكون الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في نهاية المطاف قادرة على عقد مؤتمر القمة المقرر لرؤساء الدول والحكومات بشأن جماعة بوكو حرام من أجل وضع استراتيجية أقاليمية للتصدي للأزمة الناجمة عن تلك الجماعة، ولكن أيضا وعلى وجه التحديد لمعالجة الأسباب الجذرية التي تسهم في ظهور الجماعة وقدرتها على الصمود.

وبالإضافة إلى الأبعاد العسكرية والإنسانية للاستجابة، علينا أيضا النظر في العناصر المهمة بالقدر نفسه المتعلقة بالتعليم والإعلام والاتصال - مع التركيز بوجه خاص على زيادة الوعي فيما بين السكان، ولا سيما النساء والشباب، وعلى الانخراط في حوار مع القيادات الدينية وغيرها من القيادات، التي تضطلع بدور رئيسي في مكافحة خطاب التطرف المصحوب بالعنف. وبالمثل، ومن أجل تأمين التقدم الهش

الدولي الكثير من النجاح في حل المشاكل المتعددة الجوانب للمنطقة - ليس لعدم المحاولة، وإنما بسبب عدم فهم كيفية التعامل مع جميع هذه المشاكل على الفور. إن الفقر المدقع؛ وشدة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛ وضعف الحوكمة؛ وتغير المناخ، ولا سيما التصحر والأنشطة المدمرة التي تضطلع بها جماعة بوكو حرام - كل تلك العوامل تسهم في الحالة الكارثية.

وفي ذلك الصدد، لدينا بعض النقاط للإدلاء بها.

أولا وقبل كل شيء، كيف يمكن لمجلس الأمن أن يستجيب بفعالية للأزمة، بخلاف إغرابه عن القلق العميق والدعوة إلى زيادة الوعي الدولي؟ فلم تعد تلك الإجراءات مقنعة لأي أحد. وبدلاً من ذلك، يتعين علينا أن نجد الدور الملثم الذي يتعين أن يضطلع به المجلس. أولاً وقبل كل شيء، على المجلس أن يدرك تماماً أن أزمة إنسانية متدهورة باستمرار يمكن أن تتطور إلى تهديد شامل للسلام والأمن في المنطقة. إن أحد العوائق الواضحة بالفعل وذات التداعيات الأمنية يكمن في حقيقة أن بسبب تضائل الموارد الاقتصادية وما ينجم عنها من ضغوط على ميزانيات الدول، تعاني الحكومات الإقليمية في جهودها للقضاء على جماعة بوكو حرام، التي تشكل تهديداً أمنياً خطيراً ولا يمكن إنكاره.

وفي ذلك الصدد، نثني على الجهود التي تبذلها فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات والجهات الفاعلة الأخرى التي تقاوم هذه الجماعة الإرهابية. ولكن بلدان المنطقة بحاجة إلى دعم إضافي من المجتمع الدولي من أجل الارتقاء إلى مستوى ذلك التحدي.

ونرى أن المجلس سيحسن صنعا بالانخراط في مناقشة جدية بشأن كيفية تعزيز استخدام آليات الجزاءات القائمة ضد أعضاء جماعة بوكو حرام والجماعات المنتسبة لها. ومن شأن الإسهامات والمبادرات ذات الصلة الناشئة من المنطقة أن تسهم

واستخدام المفجرين الانتحاريين والأجهزة المتفجرة. ولذلك السبب تحديداً لم يؤد تخليص الأراضي من المقاتلين إلى تحسينات في مجال العمل الإنساني. ولا يمكن حل مشاكل اللاجئين وإمكانية الوصول للأغراض الإنسانية والمشاكل الأخرى المتصلة بالأنشطة الإرهابية بدون القضاء على التهديد الذي تشكله الجماعة الإرهابية. وفي ذلك الصدد، نرحب بجهود دول لجنة منطقة حوض بحيرة تشاد وقوة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات التي أنشأتها هذه الدول وبنين. ونحن مقتنعون بأنه لن يتسنى تحقيق النصر إلا ببذل الجهود المشتركة.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أيضاً أن القرار الذي اتخذ في الجلسة السابعة والعشرين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، الذي عقد في كيغالي، في الفترة من ١٠ إلى ١٨ تموز/يوليه، بشأن إنشاء صندوق لمكافحة الإرهاب في القارة، سيكون بالغ الأهمية للقضاء على الإرهاب في أفريقيا. كما نقدر تقديراً كبيراً التدابير التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة في تقديم المساعدة المتعددة الأوجه إلى بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد. ونحن على اقتناع بأنه، بالإضافة إلى مكافحة التهديد الإرهابي، من الضروري معالجة الأسباب العميقة الجذور لمشاكل المنطقة، التي تتطلب القضاء على الفقر وتعزيز التنمية. وسنواصل التعاون بفعالية مع دول المنطقة في إطار الميكانيزم الإقليمية وعلى أساس ثنائي.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضاً أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على إسهاماتهم الهامة.

وكما سمعنا جميعاً من مقدمي الإحاطات الإعلامية، فإن الحالة الإنسانية في منطقة حوض بحيرة تشاد حقاً واحدة من أكثر الحالات المهمة في العالم. وحتى الآن، لم يحرز المجتمع

الهشة بالفعل في المنطقة. تستحق أعمال تلك المنظمة الإرهابية الشجب، وهي تشمل اختطاف الفتيات والفتيان والشباب من الرجال والنساء، فضلاً عن تدمير الهياكل الأساسية المدنية مثل المدارس. نعرب عن تضامننا مع ضحايا أنشطة بوكو حرام الإجرامية، بما في ذلك الهجوم الأكثر فتكاً الذي حدث في الآونة الأخيرة بماداغاسكار في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، حيث قضى ٥٧ شخصاً نتيجة لهجومين انتحاريين بالقنابل، والمهجوم الذي وصفه السيد أوبراين الذي وقع ٨ في كانون الثاني/يناير. نطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الأشخاص الذين اختطفوا، بمن فيهم أولئك الذين جُندوا قسراً.

تمثل الكارثة الإنسانية التي تؤثر على المنطقة مصدر قلق كبير. وكما أشار العديد من أعضاء المجلس بالفعل، لم تحظ الأزمة في المنطقة دون الإقليمية بحيرة تشاد إلا بتغطية إعلامية ضئيلة لكنها واحدة من أكبر التحديات التي يواجهها مجلس الأمن والمجتمع الدولي. ووفقاً للمعلومات الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، احتاج ١١ مليون شخص في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في منطقة حوض بحيرة تشاد إلى المعونة الإنسانية وتشرد ٢,٦ مليون شخص. وفيما كنت أقرأ تلك الأرقام، انتابني نفس المشاعر التي أعرب عنها زميلي من أوروغواي. إن عدد سكان بوليفيا ١٠ ملايين نسمة، وتؤثر الحالة المأساوية المعروضة علينا اليوم على عدد من الناس أكبر من جميع سكان بلدي.

وتؤكد دولة بوليفيا المتعددة القوميات على أن دحر الإرهاب بشكل نهائي لا يتوقف على العمل العسكري وحده. وكما ذكرت السيدة أسكيرا، فبغية إحراز تقدم بشأن مشكلة معالجة أسبابه الجذرية، بات من الضروري تطوير الاستجابة الطويلة الأجل ليس للتحديات السياسية والعسكرية فحسب، بل، وهو الأهم، للتحديات الاقتصادية والاجتماعية. وستدعم

بقدر كبير في أعمال المجلس بشأن ذلك الموضوع. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين أن يكون تحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية على رأس الأولويات إذا أريد إحراز تقدم في تخفيف المعاناة الهائلة للشعوب في منطقة حوض بحيرة تشاد.

السيد لورينتي سوليز (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): تود بوليفيا أن تشكر السيد تايي - بروك زيريهون والسيد ستيفن أوبراين على إحاطتهما الإعلاميتين اللتين قدماهما صباح هذا اليوم بشأن الحالة الإنسانية والأمنية في منطقة حوض بحيرة تشاد. ونود أيضاً أن نشكر بشكل خاص السيدة فاطمة يريما أسكيرا ممثلة مبادرة بورنو لتنمية المرأة على شهادتها.

وفيما كنت استمع لبيانات زملائي، دونت الملاحظات بشأن بعض الكلمات التي أثرت علي شخصياً، ولكن لا يسعني سوى أن أفترض أن لها أثراً مماثلاً على جميع المجتمعين هنا وهي: المجاعة، والرق، والأسر، والاختطاف والزواج القسري والوحشية والأزمة الحادة والرعب والخوف والمرض وعمليات القتل والهجمات الانتحارية والأشخاص المشردون والتدمير والفقر المدقع.

ونحن، بدورنا، نشعر بالقلق حيال الأزمة الإنسانية والأمنية التي تقلق مضاجع منطقة حوض بحيرة تشاد منذ عدة سنوات حتى الآن. فلا تزال جماعة بوكو حرام تشكل تهديداً للمنطقة دون الإقليمية، وللقارة الأفريقية، وللسلام والأمن الدوليين.

ونثني على التقدم المحرز في مكافحة تلك الجماعة المتطرفة بفضل التعاون المعزز على مدى السنتين الماضيتين بين نيجيريا وتشاد والنيجر والكاميرون والبلدان الأخرى من خلال فرقة العمل الخاصة المشتركة المتعددة الجنسيات.

إن دولة بوليفيا المتعددة القوميات تدين بشدة الأعمال التي ترتكبها جماعة بوكو حرام الإرهابية، وتشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين وتؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية

الموارد وانعدام الأمن الغذائي، التي، بدورها، تعمل على توليد الظروف التي تخفز النزاع.

واعتقد أننا بحاجة إلى التأكد من أن منظومة الأمم المتحدة يمكن أن توفر ما يكفي من تقييم المخاطر المتصلة بتغير المناخ، على نحو ما طلبته العديد من الدول الأفريقية والدول الجزرية في المحيط الهادئ. واعتقد أن من شأن ذلك أن يحسّن أيضاً الطريقة التي يفهم بها المجلس الصلة بين المناخ والأمن. إن العدد الكبير من المشردين الضعفاء الذين يعانون من سوء التغذية الذي ذكره السيد أوبراين يكاد يكون عصياً على الفهم. وما أردت إلا أن أذكر المجلس بالصورة التي رسمتها لنا السيدة أسكيرا في وقت سابق. لقد كان صوتها قوياً، ولكن الاتصال كان ضعيفاً قليلاً. لقد قالت:

”تصوروا امرأة مستلقية على الرمال بسبب مرضها، تغطي نفسها ببساط رث. يجلس أطفالها، وأعمارهم أربع وست وسبع سنوات، إلى جانبها دون أدنى فكرة عما سيأكلون في ذاك اليوم“.

يستحق التقدم المحرز والمساعدة الموسعة في الأشهر الأخيرة من جانب منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة الاعتراف بما باعتبارها جزءاً من الجهود الإقليمية الرامية إلى معالجة الأزمة. ولكن الظروف اليائسة تستمر، وقد شهدت الأسابيع الأخيرة مرة أخرى تزايداً في التفجيرات الانتحارية والهجمات على المدنيين والأشخاص المشردين. فما الذي نستطيع أن نفعله؟

علينا أولاً تكثيف المساعدة الإنسانية. إن المؤتمر الذي سيعقد بأوسلو في ٢٤ شباط/فبراير فرصة لحشد الدعم الإضافي والمشاركة المعززة من جانب المجتمع الدولي. ويجب أيضاً أن نجلب الجهات الفاعلة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية بصورة أقوى، من أجل تمكين الإنعاش والتعمير والتنمية في

بوليفيا مبادرات لتعزيز جهود البلدان على الخط الأمامي من تلك المعركة، مع احترام سيادتها واستقلالها. وبالمثل، ندعو المنظمات الإقليمية إلى أن تعزز جهودها الرامية إلى معالجة تلك الحالة المأساوية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أدلي الآن ببيان موجز بصفتي ممثل السويد.

في وقت سابق من هذا الأسبوع، وخلال مناقشتنا المفتوحة بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام (انظر S/PV.7857)، لاحظت وزيرة خارجية بلدي أن جهود الوقاية تتطلب منا أن نعالج الأسباب الجذرية للنزاع وعدم الاستقرار قبل أن تصل الأزمات المعنية إلى جدول أعمال مجلس الأمن. إن موضوع الإحاطة الإعلامية اليوم مثال حي على عواقب عدم التصرف المبكر في الرد على الهشاشة وتخلف النمو.

وكما ذكر الكثيرون، هناك حاجة واضحة إلى اتباع نهج إقليمي شامل، مع التركيز ليس على انعدام الأمن الآني والأزمة الإنسانية فحسب، بل على التحديات الطويلة الأجل والأسباب الجذرية. إن هدف وضع منطقة حوض بحيرة تشاد على جدول أعمال اليوم ليس لوصم المنطقة، بل لتسليط الضوء على الأزمة الصامتة التي كثيراً ما تُهمل وتمهد الطريق إلى الأمام للمشاركة المتزايدة في المنطقة ومع المنطقة.

إن الحالة الراهنة معقدة. إن النزاع والعنف اللذين أديا إلى معاناة بشرية واحتياجات إنسانية هائلة في المنطقة هما نتيجة التمرد من جانب جماعة بوكو حرام، التي ما فتئت تستهدف المدنيين عشوائياً، حتى أنها قتلهم، حتى في الأماكن التي فروا إليها لإيجاد المأوى والسلامة. بيد أن الأسباب الجذرية أعمق من ذلك. فهي تشمل التحديات التي يشكلها عدد متزايد من السكان الشباب مع ضالة الأمل في المستقبل وعدم الاستثمار في المنطقة. وتشمل تغير المناخ وآثاره - الجفاف وتدهور الأراضي والتصحر - الأمر الذي يؤدي إلى ندرة

عندما أطلّت بوكو حرام برأسها القبيح في نيجيريا قبل بضع سنوات، أثرت بشدة في كل جانب من جوانب النشاط البشري في الجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا، بما في ذلك الاقتصاد والسياسة العامة ومعيشة الناس. وكان لذلك الأثر أيضاً تداعيات غير مستساغة في جميع أنحاء البلد. إن التمرد وما يترتب عليه من عواقب قد اختبرت إرادتنا، لكنها لم تكسر عزيمة الشعب النيجيري وصموده.

لقد كانت فترة عصيبة غدت موجات إضافية من الإرهاب والتطرف العنيف في أجزاء أخرى من العالم. وعلى الرغم من الدمار في منطقة حوض بحيرة تشاد الذي تسبب به تمرّد جماعة بوكو حرام، يسعدنا إبلاغكم بأن فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات قد حققت نجاحاً كبيراً في تفكيك هذه الجماعة.

وواصلنا نشهد بروز الناجين والضحايا الذين تم إنقاذهم من القمع الوحشي لجماعة بوكو حرام في الجزء الشمالي الشرقي.

لقد أحرزت الحكومة النيجيرية، من جانبها، تقدماً كبيراً في مكافحة جماعة بوكو حرام. وقبل عيد الميلاد بالتحديد، نجحت قواتنا العسكرية في السيطرة على غابة سامبيسا، وهي مخبأ سابق لمقاتلي جماعة بوكو حرام. وعلى الرغم من ذلك التقدم، فإن الحكومة تدرك التحديات الأخرى التي تؤثر على التنمية في المنطقة، بما في ذلك انكماش بحيرة تشاد، وهي حالة لا تزال تعمل بمثابة مبعث للعنف وما يصاحب ذلك من أزمات إنسانية. ومعالجة تلك المشكلة بنجاح بإعادة ملء البحيرة سيتطلب تدخلاً دولياً رئيسياً.

إذ نحتفل بالمكاسب التي حققناها في الحرب ضد جماعة بوكو حرام، فإننا لا نتجاهل التحديات الإنسانية التي أوجدتها الأزمة من خلال تشريد أعداد هائلة من الأشخاص، والتخلي عن الأراضي الزراعية وتعطيل النظام التعليمي. وفي هذا

الأجل الأطول، وهو أمر بالغ الأهمية من أجل تهيئة الظروف المناسبة لعودة السكان المشردين وبناء القدرة على التكيف.

ويجب علينا أيضاً أن نصغي إلى أصوات النساء في أدوارهم المتنوعة. إن الإحاطة الإعلامية القوية التي أدلت بها السيدة أسكيرا إلى المجلس تقدّم أدلة واضحة على ذلك. وأعتقد أننا بحاجة أيضاً إلى العمل على نحو أوثق مع الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك في جهودها الرامية إلى إحراز تقدم بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اتفقنا عليها جميعاً والتي ينبغي تنفيذها. وكما ذكر الكثيرون، فنحن بحاجة إلى دعم الحكومات في كفاحها ضد جماعة بوكو حرام، بحيث يُستعاض عن وحشية جماعة بوكو حرام بسيادة القانون والعدالة والسلطة النافعة للدولة. فطابع الأزمة، التي تنطوي على تحديات لا تحترم الحدود، يتطلب استجابة متكاملة وشاملة للمنطقة بأسرها. وأعتقد أن الفكرة الكامنة وراء الإحاطة الإعلامية اليوم هي بالضبط التوعية، ولكن يجب أن نظل منخرطين في جميع المجالات وأن نتابع. وكخطوة تالية، أعتقد أنه من المنطقي تماماً المتابعة برحلة من المجلس إلى المنطقة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد بوساه (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر الرئاسة السويدية وجميع أعضاء مجلس الأمن على تنظيم جلسة اليوم. وهذا في الواقع يرمز إلى اهتمام الأمم المتحدة بالحالة الأمنية في منطقة حوض بحيرة تشاد. ونشعر بامتنان عميق للمجلس على العمل الذي يؤديه وموقفه الإيجابي في السعي لحل الحالة الأمنية والإنسانية والأزمة في منطقة حوض بحيرة تشاد. ونعرب عن تقديرنا الخاص لوكيل الأمين العام أوبراين على رؤاه بشأن الحالة في المنطقة، وللسيدة فاطمة ربما أسكيرا لمشاطرتها إيانا منظورها بشأن المسألة قيد المناقشة.

أود أن أؤكد أن نهجنا الكلي المتبع في هذا المسعى يستند إلى تعزيز الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة. ونجدد دعوتنا إلى العمل الدولي الحازم لمساعدتنا على تلبية الاحتياجات الإنسانية للضحايا ومعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب ذاته. يجب عدم تأخير التدخل الإنساني الحقيقي من جانب المجتمع الدولي، أو التقليل من أهميته. لقد حان الوقت للعمل الجماعي العالمي الرامي إلى الاستثمار في شعب نيجيريا في الجزء الشمالي الشرقي ومنطقة حوض بحيرة تشاد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود مرة أخرى أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة وممثل نيجيريا على مشاركتهم في جلسة اليوم. وبطبيعة الحال، أود أن أشكر أعضاء المجلس على بياناتهم، والأهم من ذلك، على عملها بشأن هذه المسألة.

وقد لاحظنا التقدم الذي أحرزته الحكومات في المنطقة لدرء جماعة بوكو حرام وتحسين وصول المساعدات الإنسانية. ولا بد من توطيد هذا التقدم ودعمه والحفاظ عليه. واستمعت ل عبارات الدعم حول الطاولة لتعزيز المشاركة الإنسانية والعمل مع حكومات المنطقة لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة هناك. وفي هذا الصدد، سيمثل المؤتمر في أواسط الذي سيعقد في شباط/فبراير، معلما هاما. كما استمعت إلى عبارات الدعم لمشاركة أطول أجلا وأكثر استمرارية من الشركاء في التنمية في المنطقة، الأمر الذي سيشمل معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل والاحتياجات الأساسية. أخيرا، كانت هناك دعوات للمزيد من المشاركة المستمرة والمنظمة بشأن المسألة من جانب المجلس، واقترح أن يقوم المجلس بزيارة المنطقة. فلنبدل كل جهد ممكن لضمان أن تصبح ٢٠١٧ فعلا نقطة تحول بالنسبة لشعوب منطقة حوض بحيرة تشاد.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٧.

الصدد، تعكف حكومة نيجيريا على الشروع في البرامج الرامية إلى استعادة سبل معيشة المجتمعات المحلية في تلك المناطق. وقد وضعنا استراتيجية متينة محورها الناس لمكافحة الإرهاب استنادا إلى مزيج من العمليات الأمنية المجددة ونهج قائم على احترام حقوق الإنسان من شأنه أن يساعد على تنفيذ التأهيل وإعادة الإدماج والتعمير. ومن أجل تحقيق ذلك، يتعين علينا تمكين اللجنة الرئاسية المعنية بالتدخل في الجزء الشمالي الشرقي بولاية من أجل التنسيق وتوفير القيادة والتوجيه التآزر، للمبادرات المختلفة في المنطقة، التي تشمل الحكومة والشركاء الإنمائيين والمؤسسات الخاصة والمجتمع المدني. كما أننا بصدد التعجيل في تنفيذ الأطر القانونية والمؤسسية القائمة من أجل تخفيف معاناة شعبنا في المنطقة من أجل تحسين فعالية جهودنا الإنسانية، انطلاقا من الروح التي سادت في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المنعقد باسطنبول في عام ٢٠١٦.

ونيجيريا ملتزمة التزاما راسخا بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وتسلم بأن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على الدول في حدود ولايتها الوطنية. ويؤكد ذلك التسليم عزم حكومتنا على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين في المعركة ضد جماعة بوكو حرام والجماعات الإرهابية المماثلة. وفي الواقع، لا توجد أولوية أعلى بالنسبة للحكومة من إنقاذ جميع أولئك الذين تحتجزهم الجماعة كرهائن. وينبغي أن نشدد على ضرورة أن تبقى تلميذات شيبوك المختطفات في وعي نيجيريا الوطني، وأن الحكومة تعمل جاهدة على كفالة إطلاق سراح جميع النيجيريين المحتجزين من قبل جماعة بوكو حرام، بما في ذلك فتيات شيبوك. وعندما يتم الإفراج عنهم، نحن على استعداد لضمان تأهيلهم وإعادة إدماجهم السريعين ومواصلة دراستهم. وعموما، نحن نركز جهودنا على كفالة أن يتمكن جميع الضحايا من استعادة كرامتهم الشخصية واستئناف التمتع بحقوقهم الأساسية وحرياتهم التي أعطاهم إياه الإله، في أقرب وقت ممكن في الحياة الديمقراطية في نيجيريا.